150 مليار جنيه «سند حكومى» للصناعة والزراعة

هبوط الجنيه يحلق بمؤشرات البورصة

«الدولار» يدور حول «نقطة فاصلة»

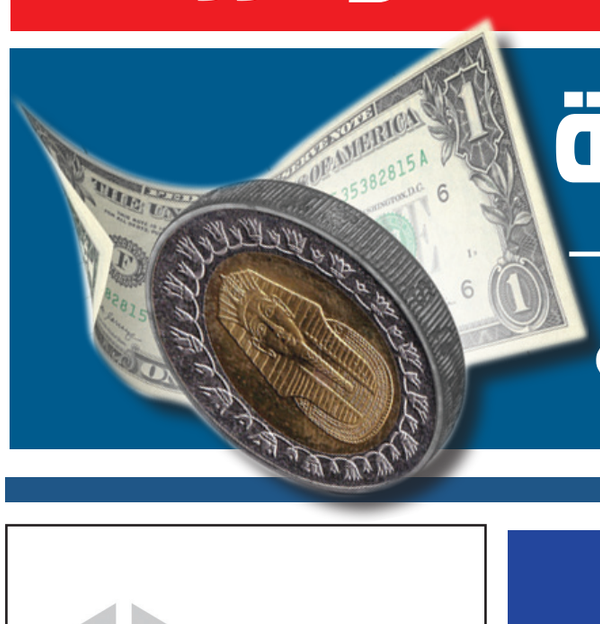

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٧٤
الأحد
٢٢ يناير ٢٠٢٣
٢٩ جمادى الثانى ١٤٤٤

الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

4 أسباب وراء زيادة «الموارد الدولارية» فى البنوك

دخول 925 مليون دولار استثمارات أجنبية خلال 3 أيام

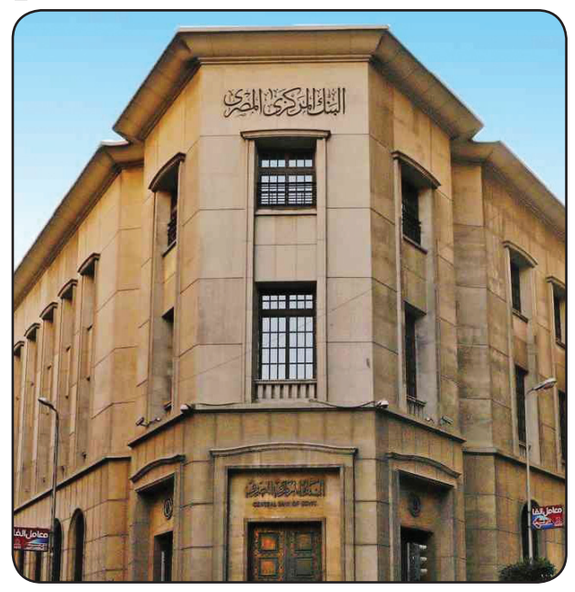

«صندوق مصر السيادى».. الشريك الأمثل للقطاع الخاص

دلوقتى مع خدمة كاش أواى تقدر تسحب كاش من محطات البنزين او السوبر ماركت

كاش اى

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد

19623
تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلى المصرى
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

رقم التسجيل الضريبى ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد النهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

فى مبادرة جديدة بفائدة ١١٪..

150 مليار جنيه «سند حكومى» للصناعة والزراعة

ترحيب كبير بتوجه الدولة لتقديم الدعم وخفض آثار شهادات الـ٢٥٪

ريم ثروت

لاقت المبادرة الصناعية الجديدة التى أطلقتها الحكومة الأسبوع الماضى بفائدة ١١٪ ترحيبًا كبيرًا لدى رجال الصناعة لدعم ذلك القطاع الحيوى باعتباره قاطرة التنمية والبوصلة التى تدفع الاقتصاد المصرى نحو الاستمرار والتقدم من ناحية، وتحسبا للآثار السلبية لضخ شهادات ذوات العائد المرتفع ٢٥٪ من ناحية أخرى، خاصة وأن الانعكاسات السلبية قد تطال المشروعات الصغيرة والكبيرة أيضا، حيث أن المستثمر قد يلجأ إلى تأجيل دخول السوق فى الوقت الراهن، والانتظار لمرحلة التأكد من استقرار السوق، خاصة وأنه فى نوفمبر الماضي، قرر البنك المركزى وقف مبادرة الصناعة ٨٪، بعد مرور ٣ سنوات تقريبا على صدورها، ولكنه أبقى العمل بمبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد المدعم ٥٪ سنويًا على أساس متناقص دون أى تغيير.

ورحب الدكتور محمد البهى رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات، بإطلاق الحكومة مبادرة جديدة للصناعة بفائدة ١١٪، باعتبارها خطوة جيدة وبادرة أمل للصناعة، وخاصة فى ظل معاناة الصناعة خلال الفترة الحالية، وإلغاء مبادرة ٨٪، مطالبا بالإفراج عن جميع الشحنات المكدسة بالموانئ لتدفع المصانع للعمل بطاقة إنتاجية أعلى وأفضل من الحالية.

وقال الدكتور رشاد عبده، رئيس المنتدى المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إن مبادرة الـ ١٥٠ مليار جنيه لها أهمية كبيرة فى هذا التوقيت، فى ضوء ما تقدمه من دعم ضرورى لقطاعى الصناعة والزراعة، بما يعزز الإنتاج المحلى ويسهم فى رفع المعدلات التصديرية وتقليص فاتورة الاستيراد، مشيرا إلى أنه فى ضوء أزمة الدولار الحالية فى مصر، فإن تعزيز ودعم المنتج المحلى بالعملة الوطنية بدلاً من الاستيراد بالخارج بالعملة الصعبة، أمر يدعم الاقتصاد المصرى بشكل كبير، لا سيما مع ارتفاع فاتورة الواردات المصرية من الخارج بالعملة الأجنبية.

واتفق محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات،فى كون تلك المبادرة تعتبر خطوة جيدة منتظرآ تطبيقها على أرض الواقع، مشيرا إلى أن الصناعة حاليا تحتاج إلى توفير العملة الأجنبية للمصنعين لاستيراد شحنات جديدة والإفراج عن المكدس بالموانئ بجانب المبادرة التى تم الإعلان عنها حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية حاليا للمصانع بين ٢٥ و٣٠٪ على حسب الخامات المتوفرة بالمصانع.

ويقول الباحث والخبير الاقتصادي، الدكتور السيد خضر، إن المبادرة تؤكد الاهتمام الواسع من جانب الدولة المصرية بدعم قطاعى الصناعة والزراعة، ولتخفيف العبء عنهما فى ظل التطورات الأخيرة وما صاحبها من ارتفاع بتكاليف الإنتاج.

وأشار إلى أنه فيما يخص القطاع الصناعي، فإن ثمة اتجاهاً لتوطين الصناعة فى مصر، وبالتالى تقليل فاتورة الاستيراد من الخارج، الأمر الذى يساعد بدوره فى زيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية وتقليل الضغط على الدولار، وهو الهدف الذى نصبو إليه حالياً، ومن أجل تحقيق التوازن فى الميزان التجاري، موضحاً أن الدولة تقدم منحاً وحوافز مختلفة لدعم قطاع الصناعة والتوسع فى الصناعات الوطنية.

أما فيما يخص أثر مبادرة الـ ١٥٠ مليار جنيه على قطاع الزراعة باعتباره مستهدف رئيسى من تلك المبادرة إلى جانب القطاع الصناعي، أكد «خضر» على أهمية المبادرة من حيث توقيتها، لا سيما فى ظل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء، وبالتالى كان من المهم ضخ المزيد من الدعم بالنسبة لقطاع الإنتاج الزراعي، وبما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد والصناعات الغذائية.

وقال المهندس على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، إنه تم إجراء مباحثات بين جمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد الصناعات ومجتمع الأعمال والمستثمرين مع الحكومة والوزراء لنحو ٦ أسابيع لإيجاد حلول لتدارك تأثير الإلغاء المفاجئ لمبادرات التمويل منخفضة الفائدة على نقص تمويل رأسمال العامل من خامات ومستلزمات الإنتاج واستقرار الأسواق، وأسفرت عن إطلاق مجلس الوزراء مبادرة ١٥٠ مليار جنيه لدعم القطاعات الإنتاجية الزراعى والصناعى حيث تخدم المبادرة قطاع كبير من الشركات الوطنية العمالة فى قطاعى الصناعة والزراعة من خلال إتاحة فرص تمويلية للنشاط الإنتاجى بسعر فائدة غير متحرك ومدعوم من جانب وزارة المالية.

واضاف عيسي، أن بعد دراسة أعدت بالتعاون بين الحكومة ومنظمات الأعمال تم الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، على تحديد سقف لاستفادة كل شركة بحيث تحصل كل شركة على حد أقصى للتمويل بواقع ٧٥ مليون جنيه بفائدة ١١٪ ثابتة ولا يتم إلغاءها بشكل مفاجئ بل متناقصة بمعدل ٢٠٪ كل عام لتدارك أية قرارات مفاجئة وهو ما تمسكت به جمعية رجال الأعمال المصريين منذ لقاءاتها مع الحكومة بعد إلغاء مبادرات البنك المركزي.

وأكد أن مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية الزراعى والصناعى سارية لمدة ٥ سنوات ومقسمة إلى ١٤٠ مليار جنيه لتمويل رأسمال العامل من خامات ومستلزمات الإنتاج و١٠ مليار جنيه لتمويل السلع الرأسمالية من المعدات والآلات والماكينات وخطوط الانتاج وغيرها، وسيتم إطلاقها بعد اعتمادها من مجلس الوزراء الأسبوع المقبل كما وعد الدكتور مصطفى مدبولى خلال لقائه بمجتمع الأعمال .

وأوضح أن وزارة المالية ستتكفل بفروق أسعار الفائدة بين الأسعار السائدة حالياً والتى تصل إلى ١٨٪ والاسعار والتى ستشملها المبادرة وذلك بموجب اتفاق بين وزارة المالية والبنك المركزى المصري.

وقال رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى أن الحكومة تواصل العمل على دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الإنتاج المحلي، من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، ولاسيما قطاعى الصناعة والزراعة؛ من أجل تحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية للدولة المصرية، وزيادة قدراتنا على مواجهة تداعيات الأزمات العالمية.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: هناك إجراءات عديدة اتخذتها الحكومة لدعم قطاع الصناعة، وسبق الاجتماع معكم وتم التوافق على طرح مبادرة جديدة فى هذا الشأن.

وأشار إلى أن هذه المبادرة بقيمة إجمالية ١٥٠ مليار جنيه، بحيث تقوم الدولة المصرية، من خلال الخزانة العامة، بدعم فرق سعر الفائدة بقيمة تقدر بنحو ١٠ مليارات جنيه فى السنة؛ وذلك لخدمة كل رجال قطاعى الصناعة والزراعة، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين يعتمدون على استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام، وكانوا يحصلون عليها بسعر مدعم للفائدة، وأصبح لديهم مشكلة بعد إلغاء هذا الدعم، فتدخلنا لحل تلك المشكلة من خلال هذه المبادرة.

وشرح وزير المالية ملامح المبادرة الجديدة لدعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، مشيرا فى سياق ذلك إلى أنه تم عقد عدد من الاجتماعات بشأن هذه المبادرة مع ممثلى قطاع الصناعة فى مصر، وتم الانتهاء إلى بلورة مبادرة جديدة لدعم هذا القطاع الحيويّ، لافتا إلى أن ذلك يأتى فى ضوء مواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية، وما تبعها من تداعيات سلبية طالت مختلف مناحى الحياة.

وقال الدكتور محمد معيط: تتضمن أبرز ملامح مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية خفض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لهذه القطاعات؛ لمساعدتها فى مواجهة تلك التداعيات السلبية؛ بحيث تكون القيمة الإجمالية للمبادرة المقترحة، التى تبدأ اعتبارا من موافقة مجلس الوزراء فى اجتماعه المقبل عليها ولمدة خمس سنوات، هى نحو ١٥٠ مليار جنيه، منها نحو ١٤٠ مليار جنيه تمويل عمليات رأس المال العامل، بالإضافة إلى نحو ١٠ مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية.

وأوضح وزير المالية أنه سيتم تحديد حجم الائتمان المتاح لكل شركة فى ضوء حجم أعمالها والقواعد المصرفية المنظمة لذلك، مؤكدا أنه سيتم تقديم التمويل للشركات المنضمة للمبادرة بواقع سعر فائدة منخفض يبلغ ١١٪، على أن تتحمل الدولة الفرق فى سعر الفائدة.

محمد البهى

رشاد عبده

محمد المهندس

ساهم فى جذب ٤٢٪ من الاستثمار الأجنبى بقيمة ٢٧ مليار جنيه..

«صندوق مصر السيادى».. الشريك الأمثل للقطاع الخاص

طرح برنامج ترويجى بدول الخليج وأوروبا للفرص الاستثمارية والمشروعات القومية

كتب رأفت كمال:

يواصل صندوق مصر السيادى دوره فى تعزيز الاستغلال الأمثل لأصول وممتلكات الدولة وتطويرها بشكل مستدام لتعظيم العائد منها وصون مقدرات الأجيال الحالية والقادمة ويعمل الصندوق منذ تأسيسه فى ٢٠١٨ على إعادة التسويق والترويج من جديد بالتعاون مع الصناديق السيادية فى الدول العربية والأوروبية، لتحقيق عائد من خلال كل الشركات فى القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والعقارات والإنشاءات والكهرباء والاتصالات والتكنولوجيا، وأصبح صندوق مصر السيادى شريك الاستثمار الأمثل للقطاع الخاص، والذى يعتبر بدوره شريكاً أساسياً فى مسيرة التنمية خاصة من خلال قيام الصندوق بتنفيذ وثيقة ملكية الدولة لتعزيز عملية مشاركة القطاع الخاص.

ووفقاً لبيانات رسمية فإن صندوق مصر السيادى ساهم منذ تأسيسه فى جذب ٤٣٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر بعدد ١٤ مشروعاً وقيمة حوالى ٣٧ مليار جنيه والتى تركز على عدد من القطاعات الهامة للاقتصاد المصري، خاصة الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه والتعليم، كما ساهم بجهود كبيرة فى استغلال المبانى والأصول الحكومية التى سيتم إخلاؤها تمهيداً للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، والتى تتمثل أهم عناصر الجذب الاستثمارى بها فى أنشطة ريادة الأعمال والأنشطة الإدارية والفندقية والتعليمية كذلك أبرم الصندوق عدداً من الشراكات مع الصناديق السيادية العربية والعالمية تنفيذ وثيقة ملكية الدولة بهدف إتاحة فرص استثمارية متنوعة وجاذبة.

ويعتزم الصندوق طرح برنامجاً ترويجياً فى عدد من الدول الخليجية والأوروبية بشأن الفرص الاستثمارية فى مصر لتعزيز خريطة الاستثمار والأولويات الاستثمارية للصندوق والمشروعات المستهدفة فى مختلف القطاعات خلال الفترة المقبلة والتى تتمحور حول الاستثمار فى المشروعات القومية للحول إلى الطاقة الخضراء ودعم التحول الرقمى والخدمات المالية وكذلك التركيز على توطين الصناعة فى عدد من القطاعات مثل الصناعات الدوائية واللقاحات ومستلزمات الطاقة المتجددة إلى جانب إتاحة فرص استثمارية فى بعض القطاعات الواعدة الأخرى مثل الاستصلاح الزراعى والبتروكيماويات.

ويقول الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى إن الصندوق السيادى المصرى حقق إنجازات بارزة فى عام ٢٠٢٢ ووفر فرص استثمار كبيرة جداً للدولة وله دور كبير فى دعم الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن الصناديق السيادية تعد أداة هامة تستخدمها الدول لاستثمار فوائضها المالية فى العديد من الأصول كأسهم الشركات والسندات الحكومية بهدف خلق عوائد لتمويل برامج التنمية المستدامة ودعم الأجيال القادمة وتطوير مشروعات البنية التحتية كشبكات توزيع الكهرباء والمياه كما أن الصناديق السيادية تعمل على إدارة أصول الدولة غير المستغلة وإن كان فى مصر الأمر مختلف ففلسفه وفكره صندوق مصر السيادى قائم على أن الحكومة وبعض المحافظات فى مصر لديها أصول كثيرة جداً غير مستغلة من أراضى ومباني.

وأشار «بدره» إلى أن الصندوق يعمل من خلال قانون خاص يسمح بتكوين شراكات استثماريه تتيح له خلق فرص استثمارية فى مجموعة أصول فريدة للمستثمرين ودعم دور الحكومة فى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مما يؤدى لزيادة النمو الاقتصادى فى مختلف القطاعات وزيادة الناتج المحلى الاجمالى كما يعمل صندوق مصر السيادى وفقًا لأفضل الممارسات العالمية من جميع النواحى بدءاً من تركيزه الاستثمارى الواضح والمنضبط والحوكمة فى الإدارة ويشرف على الصندوق مجلس إدارة بالإضافة إلى جمعية عامة غالبية أعضاءها من القطاع الخاص، مشدداً على ضرورة استغلال المشروعات والأصول التى تمتلكها الشركات والأراضى غير المستغلة والدخول فى أكثر من قطاع على رأسها القطاع العقارى وقطاع السياحة وقطاع الكهرباء والطاقة النظيفة وقطاع تحليه مياه البحر.

ويقول أحمد بيومى الخبير الاقتصادى إن فكرة إنشاء صندوق مصر السيادى فى مجملها جيدة، مشيراً إلى أن هذا الصندوق من الممكن أن يقوم بالكثير من المهام مدللاً على ذلك بالكثير من المشروعات الخاصة المتعطلة والتى من الممكن أن يشتريها هذا الصندوق بما يسمى رؤوس أموال المخاطر، بالإضافة إلى شراء رؤوس أموال أو أسهم لمشروعات عامة أو جزء منها يطرح للبيع إذا ما رأت إدارة الصندوق ذلك وقد يتولى خصخصة بعض الشركات العامة، كما أن هذا الصندوق من الممكن أن يكون محفزاً يجذب العاملين فى القطاعات الأخرى من أجل تنمية الاستثمار، مشدداً على أن الصناديق السيادية للدول التى لديها وفرة مالية تستثمرها عالمياً وأن الصندوق السيادى المصرى سيكون واجهة للتعاون الاستثمارى مع كافة الدول.

ويرى الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى إن الدولة متمثلة فى الحكومة ومؤسسات الدولة بدأت بمد يدها للقطاع الخاص وتذلل كافة العقبات أمامه وتعطى له الثقة وذلك عبر عدة سياسات جزء مرتبط بالسياسة المالية وبالأخص ملف الضرائب المرتبط بمجموعة كبيرة من القرارات والإعفاءات التى بدأت من ٢١ مارس الماضى والمرتبطة بإعفاءات فى الجانب الضريبى وبالأخص أيضًا فى قطاع الصناعة على وجه التحديد.

وأكد الإدريسى أن الدولة تحركت خلال السنوات الماضية على مجموعة من الملفات جزء مرتبط بأصول الدولة غير المستغلة وكيفية استغلالها بالشكل الأمثل حيث تم تدشين صندوق مصر السيادى وهو جزء مهم جدًا ليكون الذراع الاستثمارى للحكومة والدولة وأن يكون قادراً على التعامل مع القطاع الخاص سواء مستثمرين محليين أو أجانب، مشيراً إلى أن صندوق مصر السيادى نجح بنسبة كبيرة فى ظل التحديات التى واجهتها مصر فى استقطاب كثير من المستثمرين خاصة من المنطقة العربية ورأينا خلال الفترة الأخيرة استثمارات من قطر والسعودية والإمارات والكويت وغيرها من الدول العربية وفرنسا وألمانيا على مستوى الدول الأوروبية.

ويقول الدكتور يسرى الشرقاوى خبير اقتصادى إن صندوق مصر السيادى يسعى إلى الاستفادة من أصول الدولة المصرية التى يمتلكها بالتعاون مع المستثمرين المحليين والأجانب حيث يمثل جزءاً كبيراً من حل العديد من المشكلات والاتفاقيات التى ينقص الدولة المرونة فيها من أجل التسريع فى جذب المزيد من الاستثمارات، مشيراً إلى أن الصندوق من الممكن أن ينبث منه عدة صناديق فرعية مثل صندوق الطاقة وصندوق الاستثمارات المباشرة وصندوق الإنتاج الحيوانى والزراعى وهو ما يعنى الدخول فى استثمارات عديدة داخل وخارج الدولة ما يؤثر فى استغلال الأصول الموجودة.

وأوضح «الشرقاوي» أن كل المبانى المعروفة فى منطقة وسط البلد مثل مجمع التحرير دخلت الصندوق وأصبح لها تقييم وسعر والصندوق به أصول تزيد على ٥ مليارات جنيه وبالتالى يمكن للصناديق السيادية الأخرى الاستثمار فيها وهو ما يتيح فرص عمل ومحاربة البطالة وتعظيم الربح وبالتالى يزيد الناتج المحلى للدولة المصرية مؤكداً أن إدارة الصندوق السيادى المصرى مختلفة ومحترفة وأن الصندوق لديه الكثير من الصلاحيات التى تجعله يتخطى العراقيل وفقاً للقانون الصادر بتأسيسه فى عام ٢٠١٨ حيث من المنتظر أن يكون الصندوق من أدوات مصر للتحول لمركز إقليمى للطاقة المتجددة.

ارتفاعات قياسية وإعادة تسعير الأصول والأسهم..

هبوط الجنيه يحلق بمؤشرات البورصة

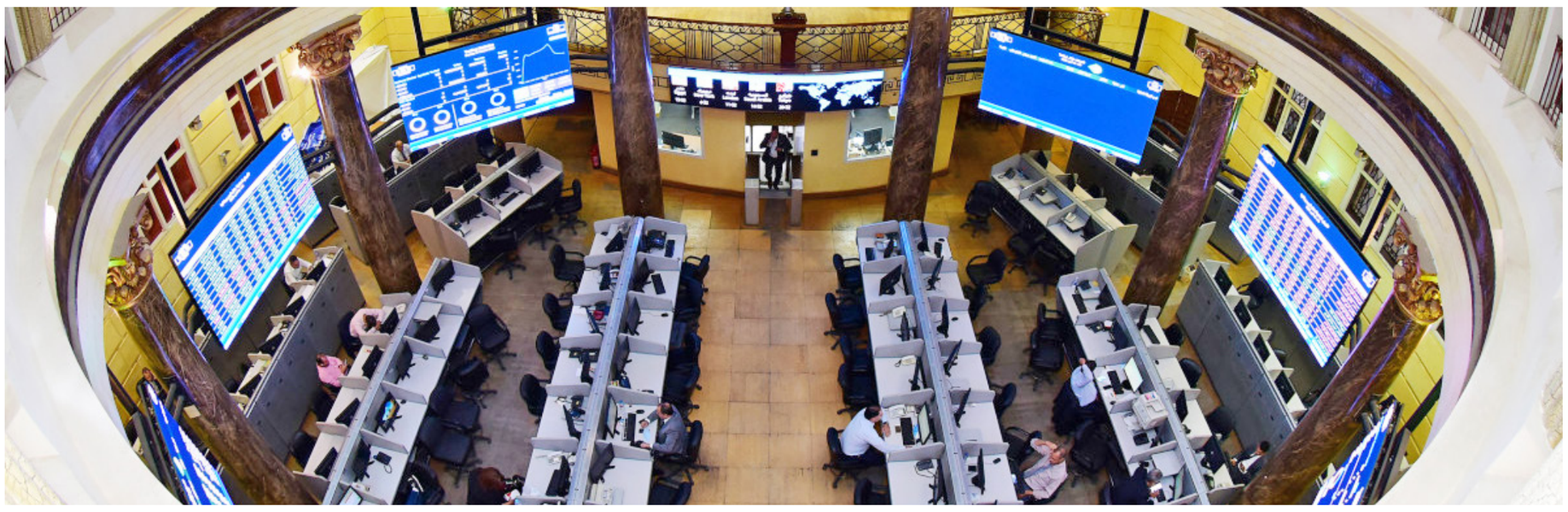

كتبت – حنان محمد:

حققت البورصة المصرية، ارتفاعات قياسية خلال جلسات الأسبوع الماضي، مدعومة بانخفاض سعر الجنيه أمام الدولار.

وحقق سعر الدولار ارتفاعًا قياسيًا فى تاريخه أمام الجنيه ليصل إلى مستوى ٣٠ جنيهًا فى معظم البنوك المصرية.

وارتفع مؤشر البورصة الرئيسى «إيجى اكس ٣٠» الذى يمثل أكبر ٣٠ شركة فى البورصة المصرية بمقدار ٤,٠٥٪ بعد ارتفاع بمقدار ٦٢٥ نقطة ليسجل المؤشر الرئيسى ١٦٠٨٨ نقطة.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أنه بعد قرار لجنة السياسات النقدية باتباع سياسات نقدية مرنة، سوف يترتب عليه إعادة تسعير الأصول والأسهم للشركات المقيدة.

ورأوا أن هذا الأمر يؤكد أن التغير فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية وإتباع سياسة نقدية مرنة سوف يؤثر بشكل كبير جدا ومباشر على أسعار الأسهم بالبورصة المصرية.

وقال حسام الغايش العضو المنتدب بشركة أوراق لإدارة الأصول إنه عند قيام البنك المركزى بتحرير سعر الصرف وفقا لآليات العرض والطلب، وحدوث ارتفاع كبير فى أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى يؤدى ذلك إلى ارتفاعا قياسيا فى البورصة المصرية على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على العديد من شهادات الاستثمار والادخار فى البنوك المصرية، حيث استفادت البورصة بشكل كبير فى عملية إعادة تقييم الأصول داخل سوق المال المصري.

وأوضح «الغايش» أن تعويم الجنيه أدى إلى ارتفاع معظم قطاعات البورصة المصرية، لكن من المنتظر أن تكون الاستفادة الأكبر بعد استقرار سعر الصرف والبدء فى عمليات الطروحات القادمة التى تم الإعلان عنها من قبل العديد من المؤسسات الحكومية عن بعض الشركات المطروحة أو بعض الشركات التى سيتم طرحها لأول مرة داخل سوق المال المصري.

وأشار إلى أن صندوق مصر السيادى سيضم ٥ شركات إلى صندوق ما قبل الطروحات تمهيداً لبيع حصص تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪، منها لمستثمرين استراتيجيين طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، وأوضح أن الشركات التى ضمّها الصندوق هى «الوطنية للمشروعات الإنتاجية صافي» و «مصر لتأمينات الحياة»، والشركة «الوطنية لبيع المنتجات البترولية وطنية»، بالإضافة إلى بنك القاهرة، حيث إن الصندوق السيادى سيقوم بجولة ترويجية خلال شهر يناير الجارى لعرض الفرص الاستثمارية فى تلك الشركات.

ورأى أنه من الملاحظ أن أحجام التداولات فى البورصة المصرية منذ مطلع شهر أغسطس الماضى فى تزايد مستمر، مما يتيح الفرصة للمستثمرين لضخ سيولة داخل سوق المال المصرى والذى تم إعادة تقييم أصوله ثلاث مرات فى أقل من عام واحد نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصرى بوتيرة متسارعة خلال نفس التوقيت. وأضاف أن التأثير كان إيجابيا نتيجة إعادة تقييم الأصول واللجوء لسوق المال المصرى لجذب تدفقات أجنبية فى ظل الفجوة التمويلية الكبيرة فى مصر على الآجل القصير.

وقال حسام عيد مدير الاستثمار بشركة انترناشيونال لتداول الأوراق المالية أن قرار لجنة السياسات النقدية بإتباع سياسات نقدية مرنة وسعر صرف حر للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى سوف يترتب عليه إعادة تسعير الأصول والأسهم للشركات المقيدة، وأشار إلى أنه بعد قرار تحرير سعر الصرف وإتباع سياسة نقدية مرنة انعكس ذلك على أسعار الأسهم بالإيجاب ودفع الأسعار نحو التسعير التلقائى للأسهم والصعود بنفس قيمة التغير فى قيمة العملة المحلية.

وأشار إلى إنه بعد أن شهدت تراجعات قوية بعد إصدار شهادات ادخار جديدة بعائد خالى من أى مخاطر ٢٥٪ الأمر الذى انعكس سلباً على أداء مؤشرات البورصة وأسعار الأسهم وهبط المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية بما يقرب من ٤٠٠ نقطة.

وشهدت أسعار الأسهم صعوداً قوياً جداً فى نفس ذات الجلسة مدفوعة بقرار تحرير سعر الصرف وإتباع سياسة نقدية مرنة ونجح المؤشر الرئيسى فى تقليص خسائره الصباحية ونجح فى تحقيق مكاسب كبيرة وسجل صعود بأكثر من ٥٠٠ نقطة.

ورأى أن هذا الأمر يؤكد أن التغير فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية وإتباع سياسة نقدية مرنة سوف يؤثر بشكل كبير جدا ومباشر على أسعار الأسهم بالبورصة المصرية. وأشار إلى إنه مع صعود الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى سوف ينعكس إيجاباً على أداء مؤشرات البورصة المصرية وأسعار الأسهم ويدفعها إلى الصعود، أما فى حالة صعود الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى سوف تنعكس على أسعار الأسهم ويدفعها إلى الثبات والاستقرار.

صفقة بيع حصة «بى إنفستمنتس» فى «جيزة سيستمز» تصل لـ ١٢٨ مليون دولار

قالت شركة بى إنفستمنتس القابضة، إن القيمة النهائية لصفقة بيع حصتها فى شركة جيزة سيستمز ارتفعت من ١١٩ مليون دولار إلى ١٢٨ مليون دولار.

وأوضحت الشركة، أن ارتفاع قيمة الصفقة جاء بعد مراجعة رصيد رأس المال العامل وصافى النقدية لشركة جيزة سيستمز.

وكانت بى إنفستمنتس القابضة، أعلنت فى أكتوبر ٢٠٢٢ عن تنفيذ صفقة بيع كامل حصتها فى شركة جيزة سيستمز البالغة ٤٤,٧٪ كحصة غير مباشرة من خلال شركة إينرجيا تكنولوجيز-تابعة- إلى الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات (Solutions) التابعة لشركة الاتصالات السعودية، بقيمة ١١٩ مليون دولار.

وتضمنت شروط الصفقة إيداع ١٠٪ من قيمة الأسهم المبيعة فى حساب بنكى مشروط لحين مراجعة رصيد رأسمال العامل وصافى النقدية لشركة جيزة سيستمز، وذلك خلال ٤٥ يوماً من تاريخ التنفيذ.

وبلغت القيمة العادلة لجيزة سيستمز وفقاً لدراسة المستشار المالى المستقل نحو ٢٠٢,١ جنيه للسهم.

يشار إلى أن بى إنفستمنتس القابضة، سجلت صافى ربح بلغ ٦٠,٤٦ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل ٧٢,٥١ مليون جنيه أرباح خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وتراجعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام الجارى حيث سجلت ٥٩,٥٦ مليون جنيه بنهاية يونيو، مقابل ٩٨,٩٣ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١.

وعلى مستوى الأعمال غير المجمعة، تراجعت أرباح الشركة المستقلة إلى ٥٨,٧١ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل ٩٣,٣٣ مليون جنيه خلال نفس النصف من ٢٠٢١.

«الرقابة المالية» تحدد ضوابط تنظيم الاكتتاب فى وثائق تأمين الائتمان

أصدر محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضوابط الاكتتاب فى وثائق تأمين الائتمان بفرع الحوادث المتنوعة لشركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

ويلزم القرار الجهات مانحة الائتمان بنسبة تحمل إجبارى قدرها ٢٥٪ من قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية حال تحقق الخطر؛ وذلك لحث الجهات المانحة على إعداد الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان مما يدعم تحقيق الاستقرار المالى لشركات التأمين.

وأكدت الرقابة المالية أن ذلك يتطلب أيضاً ضرورة توافر الكوادر المهنية ذوى الكفاءة والقدرة الفنية سواء فيما يتعلق بالاكتتاب أو التعويضات فى هذا النوع من التغطيات التأمينية.

كما ألزم القرار فى مادته الأولى شركات تأمين الممتلكات والمسؤوليات حال رغبتها فى التعاقد مع إحدى الجهات المانحة للائتمان لإصدار وثائق تأمين الائتمان والضمان بالضوابط الآتية:

– مشاركة الجهة المانحة للائتمان فى الخطر من خلال فرض نسبة تحمل إجبارى على جميع وثائق تأمين الائتمان والضمان لا تقل عن (٢٥٪) من قيمة القرض و/أو التسهيلات الائتمانية حال تحقق الخطر محل التأمين.

– أن يتوافر لدى المسؤول عن الاكتتاب والمسؤول عن التعويضات بالشركة، الخبرات الفنية الكافية التى تناسب هذا النوع من التغطيات التأمينية، وذلك دون الإخلال بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠٢١.

– إعداد حسابات مالية مستقلة خاصة بعمليات تأمين الائتمان والضمان وفصلها عن فرع الحوادث المتنوعة بحساب إيرادات ومصروفات خاصة بها ضمن القوائم المالية للشركة.

– مراعاة إبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع أكثر من شركة إعادة تأمين من الشركات المعتمدة لدى الهيئة، وضمان عدم تركيز الأعمال مع شركة واحدة والتأكد من وجود خبرات سابقة لتلك الشركات فى التعامل فى السوق المصرى للتأكد من قدرتها على سداد التعويضات.

– الاستعلام عن الحالة الائتمانية للعميل قبل قبول طلب إصدار الوثيقة وذلك من خلال شركات الاستعلام الائتمانى المرخص لها.

ويستهدف القرار تطوير نتائج أداء شركات التأمين من خلال إعداد حسابات مالية مستقلة خاصة بعمليات تأمين الائتمان والضمان وفصلها عن فرع الحوادث المتنوعة، بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية وذلك نظراً لأهمية الدور الذى تلعبه شركات التأمين فى توفير التغطيات التأمينية اللازمة لإدارة مخاطر الائتمان الصادر من كافة الجهات والمؤسسات بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي.

وأوضح فريد أن وثائق تأمين الائتمان تعد من أهم الوسائل والحلول التأمينية لإدارة مخاطر الائتمان المصرفى، وأنه من الضرورى إعداد الدراسات الائتمانية اللازمة بما يساعد فى إدارة مخاطر الائتمان بشكل منضبط ويعزز مستويات الاستقرار المالى لشركات التأمين.

أسهم الأقلية بـ«فودافون مصر» تستجيب لعرض «فوداكوم»

أعلنت البورصة المصرية، أن إجمالى الكميات المبدئية المعروضة استجابة لعرض الشراء الاختيارى من شركة فوداكوم جروب ليميتد الجنوب افريقية لباقى أسهم الأقلية بشركة فودافون مصر بلغت ٤٩,٤٩٣ ألف سهم بنهاية فترة سريان العرض، من إجمالى ١٢٤,٠٦٨ ألف سهم بحصة ٠,٠٥٪.

وكانت البورصة المصرية أعلنت مد فترة سريان عرض الشراء الاختيارى من شركة فوداكوم جروب ليميتد الجنوب أفريقية لأسهم الأقلية بشركة فودافون مصر حتى اليوم ١٧ يناير.

وأرجعت البورصة السبب فى استمرار فترة سريان عرض الشراء إلى تخلل الفترة المعلنة يوم ١٨ ديسمبر للشراء عدد من الإجازات الرسمية.

وأعلنت شركة فوداكوم جروب ليميتد فى ديسمبر الماضى عن عرض شراء اختيارى لعدد ١٢٤,٦٠٨ سهم بحصة بلغت ٠,٠٥٪ من أسهم شركة فودافون مصر، وذلك بعد إتمام الشركة استحواذها على حصة مجموعة فودافون العالمية بوحدتها فى مصر «فودافون مصر» والبالغة ٥٥٪ تقريبا.

وأتمت مجموعة فوداكوم الجنوب أفريقية عملية نقل ملكية ٥٥٪ من أسهم شركة فودافون مصر لصالحها فى صفقة بلغت قيمتها حوالى ٥٩,٦ مليار جنيه وذلك مطلع ديسمبر الماضي.

وشملت عملية نقل الملكية التنفيذ على عدد ١٣٢ مليون سهم تقريبا من أسهم فودافون مصر البالغة ٥٥٪ من الأسهم والمملوكة لفودافون العالمية لصالح شركة فوداكوم.

وتلقت مجموعة فودافون العالمية، فى وقت سابق، عرضا مبدئيا من قبل شركتها التابعة «فوداكوم» لنقل حصتها فى شركة فودافون مصر إلى فوداكوم.

وتمتلك فودافون العالمية ٥٥٪ من أسهم فودافون مصر، بينما تمتلك ٤٥٪ الأخرى الشركة المصرية للاتصالات.

و«فوداكوم» هى شركة اتصالات محمولة فى جنوب أفريقيا تقدم خدمات الصوت والرسائل والبيانات لأكثر من ٥٥ مليون عميل فى جنوب أفريقيا.

ويتوزع هيكل ملكية فوداكوم بالمناصفة بين شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية العملاقة فى جنوب أفريقيا Telkom، والمشغل البريطانى متعدد الجنسيات فودافون.

«سيدى كرير» تستهدف ٨٨٩,٦ مليون جنيه أرباحاً

اعتمدت شركة سيدى كرير للبتروكيماويات، الموازنة التقديرية للعام الجارى ٢٠٢٣.

وقالت الشركة، إنها تستهدف تحقيق صافى ربح بقيمة ٨٨٩,٦٤ مليون جنيه خلال ٢٠٢٣، وتسجيل مبيعات بنحو ٩,٤١ مليار جنيه.

وأضافت الشركة، أنها قامت ببناء الموازنة التقديرية على أساس معامل تحويل الدولار بسعر ٢٥ جنيهاً بالنسبة للبنود التى يتم تقديرها بالعملة الأجنبية.

يشار إلى أن سيدى كرير للبتروكيماويات، سجلت صافى ربح بلغ ٧٤٤ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٣٥٨ مليون جنيه أرباحاً خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر إلى ٥,٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٣,٧٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

«مستشفى كليوباترا» تستهدف ضخ ٢ مليارات جنيه لاستكمال التطوير

قالت شركة مستشفى كليوباترا، إنها تستهدف ضخ ٣ مليارات جنيه استثمارات خلال السنوات القادمة.

وأوضحت الشركة، أن الاستثمارات المستقبلية لاستكمال تطوير مستشفيات المجموعة مثل مستشفيات سكاى وهايفن بالإضافة إلى مشاريع أخرى.

وأضافت أنها قامت بضخ استثمارات بقيمة ١,٥ مليار جنيه على مدى ٥ سنوات لتطوير مستشفيات المجموعة مثل الأجهزة الطبية والتجديدات الانشائية للمباني.

يشار إلى أن مستشفى كليوباترا، حققت أرباحاً بلغت ٢٦٧,١٤ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل أرباح بلغت ٢٨٨,١١ مليون جنيه فى الفترة المقارنة من ٢٠٢١.

وتراجع نصيب مساهمى الشركة الأم من الأرباح إلى ٢٤٦,٩٣ مليون جنيه خلال التسعة أشهر، مقابل ٢٧١,٨٤ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وسجلت إيرادات الأنشطة لدى الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجارى ١,٩ مليار جنيه، مقابل إيرادات بلغت ١,٩ مليار جنيه فى الفترة المقارنة من العام السابق.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، فقد حققت الشركة أرباحاً بلغت ١٦٧,٣٨ مليون جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل أرباح بلغت ٢٠٤,٧٤ مليون جنيه بالفترة المقارنة من ٢٠٢١.

«هيرميس القابضة» تتخارج من باكستان والأردن وسوق ثالث قريبًا

قررت المجموعة المالية هيرميس القابضة، البدء فى عملية التخارج من سوقى باكستان والأردن، وسوق ثالث سيعلن عنه قريبًا.

وأكدت هيرميس ، أن عملية التخارج من سوقى باكستان والأردن لن يكون لهما تأثيرًا كبيرًا على إيرادات الشركة، حيث أن نسبة مساهمة الشركتين مجتمعتين من إجمالى الإيرادات التشغيلية فى التسعة أشهر المنتهية فى سبتمبر الماضى والعام المالى ٢٠٢١ بلغت أقل من ١٪.

بينما جاءت مساهمتهم من إجمالى إيرادات قطاع السمسرة ٢ و٣ ٪ على التوالى خلال تلك الفترة.

وأشارت إلى أنه مع المساهمة الضئيلة فى الإيرادات كانت تلك العمليات تمثل ضغوطًا على المصروفات التشغيلية والموارد المقدمة من الشركة القابضة.

ونوهت إلى إمكانية إعادة توجيه رأس المال المستثمر فى تلك الأسواق إلى أوجه أخرى تحقق مردود استثمارى أعلى.

وأوضحت هيرميس، أن صفقتى التخارج فى مرحلتها الأولية، حيث تلقت الشركة عرض ملزم فيما يتعلق بالأردن وعرض مبدئى فى باكستان، بينما لا يزال إتمام الصفقتين مشروطًا بإجراء عملية الفحص النافى للجهالة وشروط أخرى.

وأكدت الشركة أنها ستستمر فى تقييم الأداء التشغيلى للعمليات المختلفة فى المجموعة خلال ٢٠٢٣، والتى قد يؤدى إلى اتخاذ تدابير أخرى ترفع الكفاءة.

وتوقعت الشركة عدم التخارج من أسواق أخرى خلال الـ١٢ شهرًا القادمة بخلاف السوق الثالث الذى سيعلن عنه قريبًا.

يشار إلى أن المجموعة المالية هيرمس القابضة، سجلت صافى ربح بلغ ١,٣١ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١,١٢ مليار جنيه أرباح خلال نفس الفترة من ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وسط مؤشرات إيجابية لسوق الصرف..

٤ أسباب وراء زيادة «الموارد الدولارية» فى البنوك

كتبت- منال عمر:

قال مصرفيون، إن زيادة تدفقات موارد النقد الأجنبى من مصادر متنوعة خلال آخر أسبوع جاءت نتيجة حزمة قرارات متشابكة وخاصة بعد إتباع البنك المركزى سياسة سعر صرف مرن للجنيه (وفقا للعرض والطلب) التى ساهمت فى تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

وعدد المصرفيين الإجراءات التى أدت إلى زيادة «الحصائل الدولارية» فى البنوك التى تضمنت وجود سعر فائدة مرتفعة على أذون وسندات الخزانة هى الأعلى على مستوى الدول الناشئة، وقدرة البنوك على تمويل الاستيراد، وطرح شهادات بفائدة مرتفعة.

وأعلن البنك المركزى المصرى فى تقرير له أنه رصد مجموعة من المؤشرات الإيجابية المتعلقة بسوق الصرف خلال الأيام الأخيرة تتضمن زيادة كبيرة فى حصيلة البنوك من النقد الأجنبى سواء من السوق المحلية، أو حصيلة تحويلات المصريين بالخارج، وكذلك من قطاع السياحة، وعودة دخول المستثمرين الأجانب، وتغطية طلبات الاستيراد.

وبعد يوم واحد من إعلان صندوق النقد الدولى فى تقريره بشأن تفاصيل القرض المقدم منه لمصر بـ٣ مليارات دولار على مدار ٤٦ شهرا من أبرزها إلتزام مصر بسعر صرف مرن للجنيه أمام العملات الأجنبية شهد قفز سعر الدولار بنحو ٥ جنيهات ليقفز فوق ٣٢ جنيها ثم أرتد لنحو٢٩ جنيها ليقلص من مكاسبه بنحو ٣ جنيهات.

وأوضح المركزى أن سوق الصرف المصرى شهد حراك إيجابى كبير منذ يوم الأربعاء الماضى الموافقة ١١ يناير ٢٠٢٣ حيث ارتفع سعر الدولار إلى نحو ٣٢ جنيها قبل أن يبدأ السعر فى الهبوط ليسجل ٢٩,٦١ جنيه بنهاية تعاملات الاثنين الماضى الموافق ١٦ يناير الجاري.

وقال محمد بدرة، الرئيس التنفيذى لأحد البنوك الخليجية سابقا، إن عودة المستثمرين الأجانب للدخول للسوق المصرية للاستثمار فى أذون وسندات الخزانة يعد مؤشر إيجابى يعكس الثقة فى الاقتصاد المصرى وتراجع حجم المخاطر وقد تكون محطة للإنتقال إلى الاستثمار المباشر من خلال الاستحواذ على حصص بعض الشركات التى سيتم الإعلان عنها.

وكان البنك المركزى المصرى قال إنه رصد عمليات دخول لمستثمرين أجانب إلى السوق المصرية مرة أخرى منذ يوم الأربعاء الأول من العام الماضى بعد إندلاع فتيل الحرب الروسية الأوكرانية.

محمد بدرة

سهر الدماطي

طارق فايد

وأوضح بدرة أن توجيه المركزى للبنوك ببيع الدولار لديهم بعدم الاحتفاظ بالعملات الأجنبية بنهاية اليوم بحيث لايكون بنك مراكز للعملة بما مما ساهم فى عدم المضاربة على العملة، وبيع الفائض لديه للبنوك التى تحتاج للدولار من خلال سوق الإنترنبك بما ساهم فى استقرار السعر.

وأضاف أن طرح البنوك شهادات مرتفعة الفائدة بعائد مجزى فى بنوك الأهلى ومصر وqnb وCIB ساهم فى تخلى حائزى الدولار عن الاحتفاظ به والاستثمار فى الجنيه المصري.

وطرح بنكا الأهلى ومصر شهادة ادخار قبل ١٤ يوما بفائدة ٢٢,٥٪ يصرف العائد شهريا، و٢٥٪ يصرف نهاية استحقاق الشهادة، ولكن سيتم إيقاف العمل بها بنهاية الشهر الجارى بعد ما حققت المستهدف منها مدخرات بـ٣٠٤ مليارات جنيه بحسب بيانين صادره من البنكين أمس.

كما أعلن بنك القاهرة طرح شهادة ادخار أجل سنة بفائدة مرتفعة ٢٢,٥٪ سنويا يصرف العائد عليها شهريا و٢٥٪ يصرف نهاية استحقاقها بداية وفقا ما قاله طارق فايد رئيس البنك.

وقبل بنك القاهرة أعلن بنكا التجارى الدولى CIB وQNB الأهلى أعلنا طرح شهادة جديدة مرتفعة العائد أجل سنة ونصف بفائدة ٢٠٪ يصرف العائد شهريا، و٢٢,٥٪ يصرف مع نهاية استحقاق الشهادة.

وقالت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر، إن وجود سعر فائدة مرتفع على أذون وسندات الخزانة بفائدة تصل لـ٢١,٥٪ ساهم فى جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار فى الجنيه المصرى بما أنعكس على استقرار السعر.

وأوضحت أن قرارات البنك المركزى الأخيرة أعطت رسالة طمانة للسوق باتباع مصر سعر صرف مرن (دون تدخل) بما ساعد فى جذب استثمارات غير مباشرة.

ورفعت وزارة المالية سعر الفائدة بنسبة تراوحت بين ٠,٥٪ إلى قرب ٢٪ على أذون الخزانة مع بدء طرح العطاءات فى ٢٠٢٣ ليصل سعر الفائدة إلى ٢١,٥٪ لأول مرة منذ ٥ سنوات.

وقال طارق فايد، رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، إن إجراءات البنك المركزى الأخيرة أدت إلى وجود نتائج إيجابية من خلال وجود تدفقات دولارية من مصادر مختلفة.

وأوضح أن البنك رصد وجود زيادة فى موارد النقد الأجنبى تضمنت تحويلات المصريين العاملين بالخارج مقارنة باوقات سابقة، وكذلك تنازلات شركات السياحة عن حصائل الدولار فى البنك، واقبال العملاء عن بيع العملة لشراء الشهادة مرتفعة العائد.

وأضاف فايد أن عودة وانتعاش تدفقات الدولار فى البنوك وقدرتها على تمويل عمليات استيرادية بنحو ٢ مليار دولار ساهم فى زيادة ثقة المستثمر الأجنبى فى الاقتصاد المصرى بعيدا وهو أكثر أهمية من حجم التدفق.

وكان البنك المركزى المصري، قال فى تقرير له أمس، إن القطاع المصرفى غطى أكثر من ٢ مليار دولار خلال الـ ٣ أيام الماضية لتمويل طلبات المستوردين (الاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل) بخلاف تغطية طلبات أخرى لعملاء البنوك المصرية بعد ما رصد زيادة حجم التدفقات من النقد الأجنبى من تحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة.

وأضاف المركزى أن المؤشرات كشفت عن طفرة كبيرة فى مبالغ التداول فى سوق الإنترنبك خلال الأيام الماضية، حيث سجلت مبالغ التداول زيادة تجاوزت الـ ٢٠ ضعف مقارنة بالمبالغ اليومية المسجلة مؤخرا.

وأوضح فايد أن بنك القاهرة قام خلال الأيام الماضية القريبة باع من التدفقات الدولارية لديه فى سوق الإنترنبك للدولار (شبكة داخلية تضم البنوك ويشرف عليها البنك المركزى لتداول النقد الأجنبي) لمساعدة بعض البنوك الآخرى على تمويل احتياجاتها.

وأشار إلى أن دخول المستثمرين الأجانب فى أدوات الدين وخاصة فى سندات الخزانة (طويلة الآجل) يدل على ثقتهم فى قوة الاقتصاد المصرى حيث العائد المقدم على السندات يعد الأعلى على مستوى الدول الناشئة بما يساهم فى جذب المزيد من تدفقات الأجانب.

بفضل دخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة..

«الدولار» يدور حول نقطة فاصلة

قال مصرفيون، إن دخول الصناديق العالمية (الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة) للاستثمار فى الجنيه حول سعر فوق وتحت ٣٠ جنيه تعكس وجودة نقطة فاصلة يصعد لها الدولار ثم يعاود للتراجع أمام الجنيه كخطوة للوصول للسعر التوازني.

وشهد سعر الدولار ارتفاعات إلى حدود ٣٢ جنيهًا فى مستويات تاريخية، ثم عاد للهبوط مرة أخرى عند مستوى ٢٩ جنيهًا ، وعاود للارتفاع بدرجة أقل حدة من أمس ليصعد سعر البيع إلى نقطة ٣٠,٨٠ جنيه ثم يعاود إلى ٢٩,٥ جنيه بين البنوك.

وقال محمود نجله، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، إن دخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة على سعر دولار بين تحت وفوق ٣٠ جنيها يعكس وصوله للسعر التوازنى أمام الدولار بعد تحديد نقطة يصعد للجنيه لها ثم يعادود للانخفاض.

وأوضح أن الصناديق العالمية تنظر قبل الدخول للاستثمار فى العملة المحلية إلى أعلى نقطة يصل لها الدولار ثم يعود منها للانخفاض وهو ما حدث بما يساهم فى تقليل مخاطر تذبذب سعر الصرف وطمأنة المستثمرين الأجانب.

وأدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى خروج استثمارات غير مباشرة بـ٢٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام الماضى بحسب ما قاله الدكتور مصطفى مدبولى فى وقت سابق.

وخلق الخروج المفاجئ للاستثمار الأجنبى فى أذون الخزانة ضغط على طلب الدولار فى البنوك مما أنعكس إلى تحول مراكز صافى الأصول الأجنبية لتمويل عمليات الخروج طبقا لما ذكره البنك المركزى فى تقرير صادر له.

وبدأت مراكز الأصول الأجنبية للبنوك والبنك المركزى فى التحول من رصيد موجب إلى سالب فى فبراير الماضى لأول مرة من ٥ سنوات.

وقالت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، إن تحديد السعر التوازنى لصرف الدولار أمام الجنيه من الصعب تحديده الآن بسبب إتباع مصر سعر صرف مرن لأول مرة فى تاريخها وهو ما ظهر أمس بوضوح بصعود وعودة انخفاض سعر صرف الجنيه.

وكان صندوق النقد الدولى أعلن فى تقريره أول أمس عن قرض مصر بـ٣ مليارات دولار التزام السلطات المصرية بإتباع سعر صرف مرن لا يسمح بتدخل البنك المركزى نهائيا إلا فى الضرورة.

وأضافت الدماطي، أن سعر صرف الدولار قد لايتجاوز نقطة ٣٢ جنيه خلال معاملات المرحلة القادمة ولكن من المحتمل أن تعزز عودة تدفقات الموارد الدولارية من قوة الجنيه وتسجيله مكاسب أكبر أمام الدولار ليسجل ٢٥ إلى ٢٧ جنيه.

وكان بنك HSBC قال فى تقرير سابق له أن متوسط سعر صرف الدولار أمام الجنيه سيكون عند ٣٢,٥ جنيه على المدى القريب.

وأوضحت أن سعر الجنيه قد يحقق ارتفاع أمام الدولار بعد تعزيز مواردها الدولارية من صادرات الغاز التى تصل إلى مليار دولار شهريا وكذلك إيرادات قناة السويس تسجل ٧٠٠ مليون دولار تقريبا بخلاف عودة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بعد الثقة فى فى وفرة العملة فى البنوك والقضاء على السوق الموازية.

وقال طارق متولي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، إن الوصول للسعر التوازنى للدولار سيتحقق مع استمرار البنوك فى تدبير الورقة الأمريكية للعملاء كما حدث أمس والقضاء على المضاربات.

وأوضح أن توفير البنوك للدولار لعملائه يساهم فى توقف السوق السوداء والوصول لسعر توازنى لصرف الجنيه أمام العملة الأجنبية.

شهادة الـ٢٥٪ تحقق هدفها فى «الأهلى» و «مصر»

أعلن البنك الأهلى المصرى أن حصيلة البنك من بيع شهادات الادخار مرتفعة العائد بفائدة ٢٢,٥٪ و٢٥٪ قاربت على ٢٠٠ مليار جنيه، حيث تحقق المستهدف منها.

وقال البنك، ، إنه يدرس إيقاف إتاحة الشهادة خلال الأيام المقبلة وقبل نهاية الشهر الجاري.

وأضاف أنه تم تنفيذ ٦٠٪ من عمليات شراء هذه الشهادة من خلال القنوات البديلة (الأهلى نت، والأهلى موبايل، ومركز الاتصال «الخط الساخن»).

كما استقطبت الشهادة المذكورة حوالى ٣٥ ألف عميل جديد لأسرة عملاء البنك الأهلى المصرى منذ الإعلان عن الشهادة، وفقا للبيان.

قال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، إن شهادة «طلعت حرب» ذات العائد السنوى ٢٥٪ حققت الهدف المنشود منها، وفى غضون أيام سيتم وقف العمل بها وبحد أقصى نهاية هذا الشهر.

بالتعاون مع جامعة الأزهر..

«الأهلى المصرى» يطلق بطاقة «ميزة الموحدة» لطلبة الجامعات

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصرى إطلاق بطاقة ميزة الجديدة لطلبة الجامعات تحت مسمى «ميزة الموحدة» وذلك بالتعاون مع جامعة الأزهر، وذلك بهدف إتاحة باقة شاملة من المزايا الحصرية والخدمات المصممة خصيصا لتلائم احتياجات طلبة الجامعة.

وبحسب بيان للبنك، قال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن إطلاق البطاقة الجديدة بالتعاون مع جامعة الأزهر يأتى ضمن إستراتيجية البنك للتوسع فى الشمول المالى من خلال تزويد العملاء من الشباب وطلاب الجامعات بأحدث المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة المصممة لتلك الشريحة.

وأضاف أن البنك يهدف إلى توفير تجربة مصرفية متطورة وأكثر سهولة والتى تضع العميل فى المقام الأول لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة والمتزايدة لكافة شرائح العملاء، خاصة من فئات الشباب، وذلك كمرحلة أولى على أن يتم التعاون مع كافة الجامعات داخل مصر فى المرحلة القادمة.

وقال الدكتور سلامة داود، رئيس جامعة الأزهر، إن التعاون مع البنك الأهلى المصرى يتيح المزيد من الخدمات المصرفية لطلبة الجامعة، كما يرفع مع معدلات الوعى لديهم باستخدام أحدث وسائل الدفع الالكترونية والخدمات المصرفية.

وأشار إلى أن إصدار هذه البطاقات سيدعم توجه الجامعة والدولة نحو التحول الى مجتمع أقل اعتمادا على النقد، نظرا لقيام الطلبة باستخدام

هذه البطاقات فى سداد كافة المدفوعات الجامعية وغيرها داخل الحرم الجامعى كبديل عن السداد النقدي.

وقال الدكتور محمد الشربيني، نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب، إن التعاون بين جامعة الأزهر والبنك الأهلى المصرى يتضمن توفير بطاقة ميزة الموحدة والتى تجمع بين الشمول المالى والبطاقة الجامعية للطالب تكاملا مع الحلول الرقمية التى تتيحها الجامعة للطلاب.

وأشار كريم سوس، الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصري، إلى أن إطلاق تلك البطاقة تساهم بشكل كبير فى نشر الثقافة المصرفية بين العملاء من بينهم طلبة الجامعات وجذب شرائح جديدة وبصفة خاصة شريحة الشباب الذين تعد التكنولوجيا الحديثة هى أساس تعاملاتهم اليومية فى كافة المجالات.

وأكد حرص البنك الأهلى المصرى على دمج الشرائح غير المتعاملة مع القطاع المصرفى لتأثيرها على تطبيق منظومة الشمول المالى والتحول الرقمي.

وقالت هالة حلمي، رئيس المنتجات والشمول المالى بالبنك الأهلى المصري، إن بطاقة ميزة الموحدة الجديدة تضم باقة شاملة من المزايا الحصرية للطلاب، والتى يمكن استخدامها كبديل عن كارنيه الجامعة حيث تشمل البطاقة صورة وبيانات الطالب الجامعية بالإضافة الى شعار كلٍ من الجامعة والبنك الأهلى المصرى وشبكة ميزة.

وأضافت أن البطاقة تتيح أيضا كافة المعاملات المالية محليا من سحب نقدى والسداد الإلكترونى لكافة المدفوعات.

وأشارت حلمى إلى أن البطاقة لا تحتاج إلى فتح حساب بنكي، كما يمكن للطلاب استخدام البطاقة فى كافة المعاملات المالية الحكومية وغير الحكومية محليا، وإمكانية سداد المصروفات الجامعية، والتسوق عبر الانترنت محليا بسهولة وأمان والاستفادة من خدمة الانترنت البنكي.

كما تتيح البطاقة إمكانية استقبال وصرف الحوالات الداخلية والخارجية خلال ٢٤ ساعة على مدار الأسبوع وفى غير مواعيد العمل الرسمية بالجنيه المصري، كما يتمتع الطالب حامل البطاقة بحزمة مميزة من المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية وأهمها تطبيق «InstaPay»، ومحفظة الهاتف المحمول «Phone Cash»، بحسب حلمي.

دخول ٩٢٥ مليون دولار استثمارات أجنبية..

تدبير أكثر من 2 مليار دولار لتمويل الاستيراد خلال 3 أيام

كشف البنك المركزى المصرى عن أنه رصد عمليات دخول لمستثمرين أجانب إلى السوق المصرية مرة أخرى منذ يوم الأربعاء الماضى بمبالغ تخطت الـ ٩٢٥ مليون دولار، بحسب بيان له.وأوضح المركزى أن سوق الصرف المصرى شهد حراك إيجابى كبير منذ يوم الأربعاء الماضى الموافقة ١١ يناير ٢٠٢٣ حيث ارتفع سعر الدولار إلى نحو ٣٢ جنيها (خلال يوم الأربعاء) قبل أن يبدأ السعر فى الهبوط ليسجل ٢٩,٦١ جنيه بنهاية تعاملات اليوم الاثنين الموافق ١٦ يناير الجاري.

قال البنك المركزى المصري، إن القطاع المصرفى غطى أكثر من ٢ مليار دولار خلال الـ ٣ أيام الماضية لتمويل طلبات المستوردين (الاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل) بخلاف تغطية طلبات أخرى لعملاء البنوك المصرية.

وذكر البنك المركزي، فى بيان له، أن هذه التدبيرات التى تمت لتمويل الاستيراد تؤكد قدرة القطاع المصرفى على تغطية طلبات تدبير العملة المعلقة للمستوردين فى أقرب وقت ممكن.

وأضاف المركزى أن المؤشرات كشفت عن طفرة كبيرة فى مبالغ التداول فى سوق الإنترنبك خلال الأيام الماضية، حيث سجلت مبالغ التداول زيادة تجاوزت الـ ٢٠ ضعف مقارنة بالمبالغ اليومية المسجلة مؤخرا.

وأشار البنك المركزى إلى أن البنوك تقوم بالترويج لعمليات المشتقات المالية بسوق الصرف، بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.

البنك الأهلى يوقع عقد تمويل استثمارى بـ٧٢٣,٥ مليون جنيه لـ «ماجيك لاند الحكير»

أبرم البنك الأهلى المصرى عقد تمويل استثمارى طويل الأجل بقيمة ٧٢٣,٥ مليون جنيه لصالح الشركة (ماجيك لاند الحكير) وذلك للمساهمة فى تمويل نسبة ٦٥٪ من التكاليف الاستثمارية الخاصة بإقامة مشروع الشركة والبالغ قيمته التقديرية نحو ١١١٩ مليون جنيه.

ويأتى ذلك بهدف تطوير وإنشاء مدينة ملاهى ترفيهيه ومطاعم، ودور عرض سينمائى والكائنة داخل المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر والمملوكة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي.

وصرح هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى أن التمويل يأتى فى إطار دعم البنك المستمر لقطاع السياحة فى مصر والذى يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية وتنمية الشراكة مع المستثمرين من المملكة العربية السعودية وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وأشار إلى أن المشروع يتيح العديد من فرص العمل وهو ما يشجع البنك الأهلى المصرى على دعم هذا القطاع بشكل دائم ومتنامى بهدف استعادة قوة النشاط السياحى والثقافى وتطوير المنشآت السياحية ورفع مستوى جاهزيتها لاستقبال الالاف من المواطنين، الأمر الذى يتبناه البنك فى منح تلك التسهيلات الائتمانية للمشروعات الاستثمارية والقومية فى مصر بما يخدم الاقتصاد القومي.

وفى ذات السياق، عبر سامى عبد المحسن الحكير رئيس مجلس إدارة شركة ماجيك لاند الحكير والعضو المنتدب عن مجلس إدارة مجموعة عبدالمحسن عبدالعزيز الحكير القابضة عن الشكر لفريق العمل بالبنك الاهلى المصرى وعن واعتزازه بالتعاون مع البنك ودوره الفعال فى إتمام عقد التمويل بنجاح وفقا ومتطلبات المشروع الممول مشيدا بدور البنك البارز فى توفير التمويل اللازم للشركة ، وذلك بهدف اقامة مدينة ترفيهية متكاملة وما يتضمن ذلك من خدمات لازمة لتشغيلها بما يخدم ويحقق استراتيجية القطاع السياحى والخدمى فى مصر .

وأكد أن التسهيلات الممنوحة من البنك الأهلى المصرى تعد دليلا واضحا على التوجه القوى نحو دعم النشاط السياحى والخدمى والعمل على مساندته لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية العالمية.

بدون مصاريف وفى ٢٤ ساعة فقط..

«بنك مصر» يطلق خدمة «حساب إكسبريس» للشركات «أون لاين»

أعلن بنك مصر، أنه أطلق حساب «إكسبريس للشركات» أون لاين، والذى يوفر للعملاء من المنشآت الفردية إمكانية فتح حساب الشركة أونلاين من أى مكان، مع إمكانية متابعة الطلب أونلاين خطوة بخطوة من خلال الموقع.

وقال البنك، فى بيان له، إن فتح الحساب يكون بأبسط الإجراءات وفى خلال أقل من ٢٤ ساعة وبدون مصاريف إدارية لفتح الحساب.

وأضاف أن إطلاق هذه الخدمة يأتى فى إطار إستراتيجية البنك نحو التوسع فى تقديم الخدمات من خلال القنوات الإلكترونية بما يسهل على العملاء ويضمن لهم تجربة بنكية أفضل.

وذكر أن ذلك يعد استكمالًا لدور البنك فى دعم استراتيجية التحول الرقمى وتقديم الخدمات الرقمية المتطورة التى تهدف إلى تذليل العقبات وتيسير الإجراءات أمام العملاء من أصحاب الشركات والمشروعات، ومساعدتهم على إتمام كافة معاملاتهم البنكية بشكل ميسر وسريع وآمن بما يدعم نمو الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي.

وأشار البنك إلى أنه يمكن لعملاء المنشآت الفردية عند إتمام عملية فتح الحساب إكسبريس للشركات، الحصول على بطاقة الخصم الفورى المجانية وبدون مصاريف تجديد، وذلك لإتمام عمليات السحب والإيداع على الحساب من خلال ماكينات الصراف الآلى لبنك مصر «ATM» والبالغ عددها أكثر من ٥ آلاف ماكينة صراف آلى منتشرة على مستوى الجمهورية.

وأوضح أن ذلك يأتى مع تفعيل خدمة الإنترنت البنكى للشركات؛ والتى تتيح للعميل إتمام كافة المعاملات البنكية للشركة من مدفوعات وتحويلات وغيرها من الخدمات المصرفية فى أسرع وقت.

ويأتى ذلك بالإضافة إلى تفعيل حساب تاجر على تطبيق «BM Merchant App» والذى يمكن العملاء من زيادة مبيعاتهم عن طريق إنشاء رمز الاستجابة السريع QR code والذى يُمكن الشركة من تحصيل المدفوعات عن طريق المحافظ الإلكترونية لعملائهم أو إرسال رابط للسداد من خلال بطاقات الخصم الفورى أو البطاقات الائتمانية، وفقا للبيان.

كما يتيح حساب إكسبريس للشركات الحصول على كافة التسهيلات والمزايا المقدمة لعملاء البنك من الشركات مثل إمكانية التقديم للحصول على تمويل إكسبريس مشروعات حتى ٢ مليون جنيه بأقل المستندات وفى خلال أسبوع عمل على الأكثر، كما يمكن الحصول على ماكينات خدمة نقاط البيع لسهولة تحصيل المدفوعات المستحقة للشركة، بحسب البنك.

طرحها أعضاء «غرفة التطوير» و«شعبة الاستثمار العقاري»..

٧ حلول عاجلة لـ «تنكيس» السوق العقارية

اجتمع أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية، وأعضاء شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرف التجارية، برئاسة المهندس طارق شكري، وذلك لمناقشة الوضع الراهن للسوق العقارى فى ضوء التطورات الاقتصادية المتلاحقة، والعمل على وضع حلول مقترحة تدعم استمرار عمل القطاع العقاري.

وقال المهندس طارق شكري، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، ورئيس غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات، ورئيس شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرفة التجارية، إن هناك رصدًا دائمًا لتطورات العمل بالسوق العقارى والوضع الراهن للسوق العقارى فى ضوء ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه وتأثيره على أسعار مواد البناء وتكلفة التنفيذ للمشروعات المختلفة والمبيعات المحققة فى ظل الأسعار السابقة وآثارها السلبية على المطورين.

وأكد أن الاجتماع شهد حضورا مكثفا وتفاعلا كبيرا من الأعضاء، كما تم مناقشة أبرز التحديات التى تواجه كافة الشركات العاملة بالسوق بمختلف أحجامها، واقتراح حلول عاجلة تمكن الشركات من المرور من هذه الأزمة بدون خسائر، وخاصة مع الأهمية التى يمثلها القطاع العقارى للاقتصاد المصري، فهو يساهم بنحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالى المحلي، وتوفير نحو ٥ ملايين فرصة عمل.

وشهد الاجتماع طرح حلول متنوعة من كافة الحضور، وعرض وجهات نظر أعضاء شعبة الاستثمار العقارى وغرفة التطوير العقاري، وذلك لتقديم حلول مرنة من شأنها الحد من آثار الأزمة الحالية، على أن تم تقديم تلك الحلول للجهات المسئولة، وذلك للبت بها وبيان إمكانية تطبيقها.

وتضمنت قائمة الحلول المقترحة ما يلي:

١. إضافة مدة زمنية لكل المشروعات الجارى تنفيذها، وتتراوح المدة بين ٩ و١٢ شهوا بدون احتساب أى فوائد.

٢. إرجاء سداد الأقساط والفوائد على الأراضى لمدة زمنية توازى المهلة الممنوحة لتنفيذ المشروعات لجميع الأقساط المتبقية.

٣. انضمام القطاع العقارى لمبادرة الحكومة والمخصصة لدعم الصناعة المصرية بتمويلات ١٥٠ مليار جنيه وبفائدة ١١٪ مدعمة من الدولة المصرية.

٤. طرح الأراضى الجديدة بأقساط على فترات زمنية طويلة تصل إلى ١٠ سنوات، بحيث يكون سداد فوائد الأقساط من العام الأول، ولكن يبدأ سداد قسط الأرض نفسها من العام الرابع لتنفيذ المشروع، وذلك أسوة بما تم سابقاً ولاقى نجاحاً.

٥. اللقاء العاجل مع محافظ البنك المركزى لمناقشة الوضع الراهن لملف التمويل العقارى باعتباره حلا عاجلا وضرورة ملحة أمام شركات التطوير العقار للحفاظ على المبيعات وسد الفجوة بين أسعار البيع والقدرة الشرائية للعملاء، والتأكيد على تبنى فلسفة أن تكون الوحدة ضامنة للتمويل العقارى وليس القدرة الائتمانية للعميل.

٦. العمل بكامل الجهود المتاحة للتوسع فى ملف تصدير العقار، وذلك لتوفير عملة صعبة للدولة، وكذلك الاستفادة من التميز السعرى للعقار المصرى أمام العقارات المنافسة فى المنطقة، والحفاظ على مبيعات الشركات العقارية، مع طرح التحديات أمام الحكومة للتوسع فى هذا الملف، مع ضرورة النظر فى الرجوع لنسبة ٧٥٪ حتى يتمكن المطور من عمل مراحل دون إخلال يؤدى لخسائر له.

٧. اعتبار المشروع العقارى منتهى فى حالة تنفيذ نسبة ٩٠٪ وعدم مطالبة المطورين بأى فروق مالية وهو مطلب سبق تقديمه بمعرفة المهندس طارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقاري، وجارى إنهاؤه.

وأكد الحضور من أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية، وشعبة الاستثمار العقارى بالاتحاد العام للغرفة التجارية، على ضرورة تضافر جهود كافة العاملين فى القطاع العقارى وطرح حلول عاجلة ومرنة وعرضها على الحكومة ليتم البت فيها واتخاذ قرارات من شأنها الحفاظ على استمرار عمل هذا القطاع الواعد.

ولفتوا إلى أن صناعة التطوير العقارى إحدى الصناعات الضخمة التى ترتبط بها أكثر من ١٠٠ صناعة تابعة، وتساهم فى تشغيل المصانع المصرية لتوفير مكونات التنفيذ للمشروعات المختلفة، وهو ما يعكس أهمية وحجم القطاع العقارى وارتباطه باستمرار عمل القطاعات الأخرى أيضا.

«جى فى للاستثمار» تتعاون مع «تنمية الصادرات» لتمويل مستثمرى «طربول»

وقعت شركة «جى فى للاستثمار» بروتوكول تعاون مع البنك المصرى لتنمية الصادرات؛ لتوفير أنظمة تمويل ميسرة للمستثمرين بمدينة طربول – أكبر مدينة صناعية ذكية صديقة للبيئة فى مصر- بهدف سرعة بدء وتنفيذ مشروعاتهم المختلفة، بما ينعكس على زيادة حجم الإنتاج الصناعى وزيادة الصادرات المصرية وخفض الواردات، كما يأتى ذلك فى إطار المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية «ابدأ».

يأتى توقيع بروتوكول التعاون مع البنك المصرى لتنمية الصادرات، ضمن استراتيجية شركة جى فى للاستثمار؛ لدعم سرعة تنمية مدينة طربول من خلال توفير تسهيلات تمويلية وائتمانية للمستثمرين الصناعيين، وتيسيرات فى إجراءات إصدار التراخيص بغرض سرعة بدء الإنتاج الصناعي، وتماشيًا مع المبادرة الرئاسية لتطوير الصناعة المصرية «ابدأ» لدعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلى وتقليل الواردات.

وبموجب بروتوكول التعاون، يقوم البنك المصرى لتنمية الصادرات بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين الصناعيين الذين تنطبق عليهم شروط مبادرة البنك المركزى لدعم المشروعات الصغيرة ، وذلك بحدود تمويل تصل إلى ١٠٠٪، من قيمة الوحدة و تمويل الآلات والخامات، مع منح فترات سماح لمدة عام، ومدد سداد متنوعة تمتد حتى ١٠ سنوات، ويتحمل البنك مصاريف إصدار وثائق التأمين اللازمة، وذلك بهدف دفع عمليات تشييد وتشغيل المصانع داخل مدينة طربول، التى تطورها شركة جى فى للاستثمار بالتعاون مع هيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان.

وقال شريف حمودة رئيس مجلس إدارة شركة جى فى للاستثمار، إن التعاون مع البنك المصرى لتنمية الصادرات، يأتى ضمن استراتيجية جى فى للاستثمار لتطوير مدينة طربول الصناعية بمستوى عالمي، وتوفير كافة الإمكانات الفنية واللوجستية التى تمكن المستثمرين من تنفيذ مشروعاتهم، وتوفير التمويلات اللازمة بأسعار فائدة تنافسية، وذلك لدعم قطاع التصنيع فى مصر.

وأكد المهندس مجدى غازى الرئيس التنفيذى لمدينة طربول، أن الاتفاقية مع البنك المصرى لتنمية الصادرات خطوة مهمة فى مجال توفير التمويل للمستثمرين، بشروط ميسرة وسعر فائدة تنافسي، وبتسهيلات يطرحها البنك مع مجموعة جى فى للاستثمار، فى إطار تعزيز خطة التصنيع التى تستهدف وضع مدينة طربول على خريطة الصناعة العالمية، كأول وأكبر مدينة صناعية تكنولوجية خضراء فى مصر.

وأعرب الدكتور أحمد جلال رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات عن سعادته بالتعاون مع شركة جى فى للاستثمار، والذى يهدف إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين فى قطاع الصناعة لتدشين وتطوير مصانعهم فى مدينة طربول، وذلك فى إطار استراتيجية البنك التى تهدف إلى دعم قطاع الصناعة، وتشجيع المصنعين على ضخ استثمارات جديدة.

الجدير بالذكر أن مدينة طربول هى أول مدينة صناعية خضراء وذكية مصممة للعيش فى قلب شبكة التجارة فى مصر، تقع على مساحة ٢٦ ألف فدان بالظهير الصحراوى لقرية أطفيح بالجيزة.

بوابة دخول العاصمة الإدارية..

«أرقى» تتعاقد مع «محرم باخوم» شريك إستراتيجى بأبراج «اى بيزنس بارك»

تعاقدت شركة أرقى للتطوير العقارى مع بيت الخبرة محرم باخوم للاستشارات الهندسية كشريك إستراتيجى بمشروع أبراج «اى بيزنس بارك» بمنطقة الدوان تاون بالعاصمة الإدارية الجديدة والذى يعتبر بوابة دخول العاصمة الإدارية وواجهة مشرفة نظرا لموقعه المتميز أمام فندق الماسة على محور محمد بن زايد والنهر الأخضر.

وقال محروس الزينى رئيس مجلس إدارة مجموعة أرقى خلال المؤتمر الصحفى الذى عقدته مجموعة أرقى لتوقيع عقود الشراكة مع محرم باخوم أن المجموعة تسعى دائما لتلبية احتياجات عملائها عن طريق تقديم منتج عقارى على أعلى درجة من الجودة والكفاءة واختيار شركاء النجاح القادرين على تحقيق خطتها الاستراتيجية بعد تبادل الآراء والمناقشات الجادة المثمرة.

وقال أحمد جمال الدين الرئيس التنفيذى بمجموعة ارقى أن التعاقد مع بيت الخبرة محرم باخوم يعتبر إضافة قوية للمشروع نظرا لخبرته الطويلة فى إنشاء منتج عقارى تتوافر به جميع عناصر التشغيل التى تؤهله لكى يكون جاهز للتشغيل بالتعاون مع شركاء النجاح، حيث تبحث مجموعة ارقى عن المتخصصين فى كل مجال للاهتمام بأدق التفاصيل بغض النظر عن التكلفة لتحقيق معايير ومواصفات تفيد المشروع بعد ذلك من الناحية التشغيلية مع الالتزام بالأكواد العالمية فى التصميم والتنفيذ.

وأضاف جمال الدين انه يجب على كل الشركات العاملة فى العاصمة الإدارية إنشاء مشروعات بتصميمات تشغيلية وليست بيعية فقط، لضمان التشغيل الكامل لتلك المشروعات عقب تسليمها، لافتا أن مشروع «اى بيزنس بارك» يمثل البوابة الرئيسية والوجهة المشرفة للعاصمة الإدارية الجديدة لموقعه المتميز والفريد بشهادة الجميع، لافتا إلى أن هذا المشروع سيكون حجر الأساس للمشروعات الجديدة لمجموعة ارقى سواء داخل العاصمة الإدارية او خارجها، مؤكدًا أن التصميم المعمارى للمشروع تتوافر به عناصر التشغيل بنسبة تتجاوز ٩٥٪ وهى نسبه مرتفعة وفقا لتقييم شركة «ام ار بى» المتخصصة والإدارة والتشغيل.

وقال المهندس شريف عبده رئيس القطاع الهندسى إن بيت الخبرة محرم باخوم من أعرق وأهم بيوت الخبرة المتخصصة فى الاستشارات الهندسية والتى تقدم الدعم الكامل لجميع المشروعات التى تتعاقد عليها وتحقق أفضل النتائج وهو ما تسعى إليه مجموعة ارقى أيضا لكى تنال مشروعاتها نصيب الاسم من اسمها الذى يبحث عن الرقى فى كل خطوة تخطوها فى تنفيذها لمشروعاتها وتختار شركائها الاستراتيجيين بمهارة فائقة.

وأعرب الدكتور احمد محرم باخوم رئيس مجلس ادارة بيت الخبرة محرم باخوم عن سعادته بتوقيع التعاقد مع مجموعة إرقى العقارية لأبراج اى بيزنس بارك نظرا لتوافق أهداف بيت الخبرة مع أهداف مجموعة أرقى فى التعامل الجاد ومراعاة ادق التفاصيل وذلك من خلال فريق عمل متخصص على أعلى درجة من الكفاءة

وقال الدكتور خالد الذهبى رئيس مجلس ادارة المركز القومى لبحوث البناء والإسكان والرئيس المؤسس لمجموعة «جى ايه سى»واستشارى التربة لمشروع ابراج اى بيزنس بارك أن مجموعة ارقى تبحث عن التميز دائما فى تقديم منتج عقارى يواكب السوق العقارى مشيرا ألى انه تم التعاون مع مجموعة ارقى فى ٢٠٢٠ وتم عمل ٤٠ جسه للتربة وعندما حدث تغير فى المناسيب طلبت الشركة مجسات إضافية وهوليس متعارف عليه فى السوق وهو ما يؤكد جدية أرقى فى تنفيذ مشروعاتها وفقا للاكواد العالمية.

تخطط للتوسع فى شرق القاهرة والعاصمة الإدارية..

ERG تبيع المرحلتين الأولى والثانية بالكامل من Ri8

أعلنت شركة ERG للتطوير العقارى ملامح خطتها خلال العام الجارى والتى تستند على قوة تواجدها فى السوق المصرى من خلال حزمة من المشروعات المميزة والحضور القوى فى العاصمة الإدارية الجديدة، وذلك خلال مؤتمر صحفى حضره نخبة من الصحفيين والإعلاميين بحضور قيادات الشركة.

وقال المهندس محمد رزق، رئيس مجلس إدارة شركة ERG للتطوير العقاري، إن الشركة ستطرح المراحل الأخيرة فى مشروعاتها السكنية والتجارية بالعاصمة الإدارية بعد النجاح الكبير الذى حققته المشروعات منذ بداية الطرح، لافتا إلى أن ERG Developments، تخطط كذلك للتوسع فى مشروعات جديدة فى شرق القاهرة والعاصمة الإدارية الجديدة، حيث تدرس الشركة قطعة أرض بالتجمع الخامس على مساحة ١٠٠فدان لتنفيذ مشروع سكنى تجارى إدارى وفى حال الاستقرار ستعلن الشركة عن كافة التفاصيل، مضيفا أن شركته تنتظر الطروحات الجديدة من شركة العاصمة الإدارية للتوسع فى مشروعات جديدة، إيمانا بقوة المشروع والدعم الذى تقدمه الدولة لإنجاحه إذ يمثل واجهة حضرية جديدة تليق بمكانة مصر.

وأكد رزق أن ERG، تؤمن بأن النجاح يأتى من تكاتف مجموعة عوامل لا تنفصل عن بعضها وربما أهمها فريق العمل المحترف الذى يعمل فى تناغم وتكامل لتنفيذ إستراتيجية الشركة، لذا قررت الشركة تكريم فريقها على الإنجاز المحقق خلال العام الماضى والوصول إلى المستهدفات وفق الخطة.

وقال محمد عامر، رئيس القطاع التجارى بشركة ERG Developments، إن الشركة وضعت خطة قوية للعام الجديد تركز على التنفيذ والإسراع فى معدلات إنجاز المشروعات بالتزامن مع التوسع فى مشروعات جديدة خاصة وأن الشركة نجحت فى فرض تواجدها بقوة فى السوق المصرى وبناء قاعدة عملاء قوية عززتها سمعة الشركة وقدرتها على الوفاء بتعاقداتها، بالإضافة إلى الملاءة القوية للشركة والتى تعتمد على التمويل الذاتي.

وأشار عامر إلى أن الشركة بصدد طرح المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع Ri٨ السكني، والمرحلة الأخيرة من مشروع مونوريل بالعاصمة الإدارية الجديدة، لافتا إلى أن الشركة نجحت فى تسويق المرحلتين الأولى والثانية بالكامل من مشروع RI٨.

وتنفذ ERG أربعة مشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة وهم برجى دايموند١، دايموند ٢، مونوريل، علاوة على مشروعها الأحداث فى العاصمة الإدارية وهو كمبوند Ri٨ فى منطقة R٨.

وأكد عامر أن المشروع السكنى Ri٨ من شركة ERG للتطوير العقارى يتمتع بموقع حيوى استراتيجى على مقربة من كافة المناطق الحيوية فى العاصمة الإدارية الجديدة، حيث يبعد النهر الأخضر نحو ثلاث دقائق فقط من الكمبوند، و ٥ دقائق من منطقة الأعمال المركزية.

ويقع مشروع Ri٨، على مساحة ٢٥ فدان، بمنطقة الـ R٨، ويضم وحدات سكنية بمساحات تبدأ من ١٣٨م، إلى ٣٥٠ متر، بمبيعات مستهدفة ٥ مليار جنيه.

وأكد عامر على أن ERG تهتم بتطبيق معايير الاستدامة وفق الاشتراطات التى تضعها شركة العاصمة الإدارية الجديدة، كما تتعاون الشركة مع كبار الاستشاريين وشركات الإدارة للخروج بمنتج عقارى مميز.

صندوق التنمية الحضرية يغلق باب الحجز لأول طرح من وحدات «داره»

أعلن المهندس خالد صديق، رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الحضرية، عن غلق باب الحجز فى وحدات مشروع «داره»، أحد مشروعات المبادرة الرئاسية للتطوير العمراني، حيث كان الحجز مستمرا منذ الأحد ١٨ ديسمبر الماضى بالتعاون مع بنك التعمير والإسكان، ومن خلال الموقع الالكترونى للبنك.

وأوضح صديق ان أعداد الذين قاموا بسداد مبالغ جدية الحجز تعدت عدد الوحدات المطروحة بنسبة ٢٠٠٪ والصندوق يعد العملاء بإختيار الوحدات السكنية المعروضة طبقاً لاسبقية الحجز، حيث سيتم طرح الدفعة التالية قريبا و ذلك لتلبية رغبات الساده العملاء الذين لم يحالفهم الحظ من المسددين لمقدم الحجز فى الطرح الاول

واوضح المهندس خالد صديق ان أسترداد مقدم الحجز سيكون متاح إعتباراً من ٢٠٢٣/١/٢٩ وسيكون هناك أولوية للتخصيص فى الدفعة الثانية للعملاء الذين لم يستردوا مقدمات الحجز .

يذكر أن طرح المرحلة الأولى من مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى «داره» فى ٩ محافظات، هي: المنوفية والدقهلية وقنا وسوهاج والمنيا والفيوم والسويس وكفر الشيخ ودمياط بإجمالى ١٢٨٤ وحدة، وذلك بمساحات متنوعة تتراوح من ٩٠ إلى ١٢٧ و١٧٩ مترًا، بمستويات تشطيب فاخرة تناسب احتياجات الإسكان فوق المتوسط والاستثماري، موضحاً أن بنك التعمير والإسكان سيتولى عملية الحجز وذلك وفقًا لاتفاق التعاون الموقع بين الصندوق والبنك

باستثمارات تتجاوز ٨ ملايين دولار..

«ساميت للحلول التقنية» تفوز بالبنية التحتية للعاصمة الإدارية

أعلنت «ساميت للحلول التقنية» الشركة المصرية الرائدة فى مجال تكنولوجيا المعلومات عن فوزها بعقد كبير لتنفيذ مشروع البنية التحتية والتكنولوجية فى كل من البرج الأيقونى والبرج الهلالى بمنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة CBD باستثمارات تتجاوز ٨ ملايين دولار .

جاء ذلك خلال حفل عقدته ساميت للحلول التقنية بمناسبة توقيعها لعقد تنفيذ المشروع بحضور قيادات الشركتين .

ويقع البرج الأيقونى فى حى المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتنفذه الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية CSCEC إحدى كبريات شركات المقاولات على مستوى العالم، ويبلغ ارتفاع البرج ٤٠٠ متر تقريبا وسيصبح أطول برج فى مصر وقارة إفريقيا ، أما البرج الهلالى يقع فى منطقة الأعمال المركزية CBD، ويضم وحدات تجارية وإدارية وطبية وشقق فندقية وتبلغ المساحة البنائية للبرج الهلالى قرابة ١٣٩ ألف متر مربع، ويتميز بتصميمه المعمارى العصرى وينقسم إلى مبنيين بينهما جسر مرتفع يشبه الهلال فى تصميمه.

وتعقيباً على هذا المشروع ، أعربت المهندسة ماجدة السبع، رئيس مجلس إدارة شركة ساميت للحلول التقنية عن سعادتها بتنفيذ هذا المشروع الضخم ، حيث يعكس هذا المشروع مدى الثقة التى باتت تتمتع بها الشركة فى السوق المصرية خاصة من جانب الشركات العالمية مثل شركة CSCEC ، مشيرة أن الشركة ستقوم بتنفيذ المشروع الذى تصل مدة تنفيذه إلى ١٠ أشهر بالتعاون مع شركات عالمية مثل ARUBA HP لتنفيذ الشبكة المعلوماتية وتوريد النظام المعلوماتى إلى ٣ أبراج فى العاصمة الإدارية منهم فندقين هما فيرمونت و رافيل وتوريد أحدث حلول أنظمة التليفزيون التفاعلى IPTV.

وأكدت المهندسة ماجدة السبع، أنه كانت هناك منافسة شديدة بين ساميت وعدد من الشركات العالمية والمحلية لتنفيذ المشروع إلا أنه بفضل الخبرات المتراكمة والتقنيات التى تعتمد عليها ساميت فى حلولها فقد تم اسناد المشروع بالكامل للشركة خاصةً وأنه يعد واحداً من أكبر مشروعات العاصمة الإدارية فى حى المال والأعمال ، ويأتى المشروع إستمراراً للتعاون والشراكة مع شركة CSCEC الصينية حيث قمنا بالتعاون معهم بتنفيذ عدة مشروعات للبنية التحتية لأنظمة الاتصالات وشبكات التيار الخفيف فى البرج الأيقوني، وكذلك أبواب التحكم فى الدخول والخروج لعشرة أبراج فى منطقة الأعمال المركزية.

وقال المهندس أحمد فتحي، المدير الإقليمى لشركة ARUBA HP مصر أن الشركة تفخر بشراكتها الاستراتيجية مع شركة ساميت التى تعد شريكا ذهبيا لـ ARUBA حيث يأتى مشروع العاصمة الادارية الجديد تكليلا للتعاون بين الشركتين حيث يعد هذا المشروع هو الأكبر للشركة على مستوى المنطقة خلال الفترة الماضية ويتم فيه تنفيذ البنية التحتية اعتماداً على تقنيات ARUBA الاكثر أمناً والاحدث تقنيةً فى مجال Switches و Wi-Fi Access Points

وعلق المهندس "هو وينمينج" الرئيس التنفيذى لشركة CSCEC الصينية قائلاً إننا فخورين بالتعاون مع شركة مصرية فى حجم ساميت للحلول التقنية STS والتى تتمتع بخبرات طويلة فى السوق ونتطلع إلى استكمال هذا التعاون فى مشروعات مستقبلية قريباً ، مشيراً إلى أن المشروع الذى يتم الإعلان عن تفاصيله اليوم هو واحد من أكبر المشروعات التى تنفذها الشركة الصينية فى السوق المصرية وإفريقيا كما أنه تم استخدام كل التقنيات الحديثة فى هذا المشروع وكذلك الأنظمة الذكية .

وتابع أن الشركة تنفذ مشروعات ضخمة ايضاً فى مدينة العلمين الجديدة حيث تقوم بتنفيذ ٥ أبراج تعد الأعلى فى أفريقيا لأغراض سكنية .

وأكد المهندس باسم فايز مدير مبيعات القطاع التجارى بشركة ساميت أن المشروع يشمل توريد و تركيب وتشغيل البنية التحتية وأنظمة نقل البيانات لجميع أنظمة المشروع و كذلك حلول الأمن السيبرانى وكلها من أحدث التقنيات المصنعة للشركات العالمية الأمر الذى من شأنه يؤدى إلى تكامل الخدمات ، وطرح حلول ذات قيمة مضافة و أضاف أن سابقة أعمال شركة ساميت للحلول التقنية داخل مصر وخارجها كان من إحدى اهتمامات شركة CSCEC.

خلال منتدى دافوس ٢٠٢٢..

«أفيقا» تروج لمزايا التحول الرقمى الصناعى

يشارك بيتر هيرويك، الرئيس التنفيذى لشركة أفيقا، فى فعاليات المنتدى الاقتصادى العالمى WEF ٢٠٢٣ المقام فى دافوس بسويسرا، وذلك بهدف التشجيع على التحول الرقمى فى القطاع الصناعى لدعم تخفيض انبعاث الكربون ودعم العدالة الاجتماعية حول العالم.

وفى هذا السياق قال بيتر هيرويك: "لعبت برمجيات أفيقا دورًا فعالًا فى تسريع الانتقال نحو الاستدامة فى المشاريع الصناعية لسنوات عدة، ونتطلع هذا العام إلى لقاء قادة الحكومات والأعمال والمجتمع المدنى فى دافوس لمناقشة دور الشراكات العالمية – بما فيها الشراكات بين القطاع العام والخاص – فى الاستفادة المنهجية والمستدامة من الموارد العالمية وتحقيق مستقبل أكثر عدالة لنا جميعًا."

ينعقد المنتدى الاقتصادى العالمى ٢٠٢٣ تحت شعار "التعاون فى عالم مشتت"، ويناقش هيرويك إلى جانب الشريك الاستراتيجى "شنايدر إلكتريك" الدور المحورى الهام للتحول الرقمى فى نقلة الطاقة، كما يسلط الضوء على دور منظومة الميتافيرس الصناعية فى دعم الابتكار المستدام على نطاق ضخم. ويشارك هيرويك كذلك فى الاجتماعات التى ينظمها تحالف First Movers خلال فعاليات المنتدى واجتماعات تحالف القادة التنفيذيين للمناخ، حيث إن أفيقا عضو فى كلا المبادرتين.

وبحسب تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى للعام ٢٠٢٢، يرى قادة الحكومات والأعمال بأن عدم اتخاذ الإجراءات المناخية الصحيحة فى الوقت المناسب هو التهديد الأبرز والذى يحتل المرتبة الأولى بين التهديدات طويلة الأمد التى تواجه الحياة وسبل المعيشة.

وقال هيرويك: "أثبت التحول الرقمى مرارًا دوره الفعال فى تعزيز المرونة والقدرة على الصمود فى وجه الأزمات فى كبرى المؤسسات الحكومية ولدى الشركات الصغيرة على السواء، إلا أن قدراته تتجاوز ذلك بكثير."

وأضاف: "إننا الآن فى منتصف الفترة الحرجة التى تسميها الأمم المتحدة بـ "عقد العمل". وللوصول إلى عالم أكثر مساواة وعدالة وتحقيق صافى الانبعاث الصفري، لا بد لنا من مواءمة استراتيجية الأعمال مع الانتقال إلى انبعاثات الكربون المنخفضة وتسريع العمل المناخى عبر أنشطة الأعمال الأساسية."

واختتم: "تعدّ تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعى ومشاركة البيانات والميتافيرس الصناعى عوامل بالغة الأهمية لتسريع تطوير الصناعات ذات الأثر المناخى الإيجابى فى المستقبل. كما تتمتع حلول أفيقا، والتى تلعب دورًا أساسيًا فى التحول الرقمى والاستدامة، بمكانة مثالية تهيؤها لخلق سلاسل القيمة ذات الانبعاث المنخفض والدور الحيوى للاستفادة من فرص النمو الصديقة للبيئة."

الجدير بالذكر أن المنتدى الاقتصادى العالمى يعقد فى دافوس بسويسرا فى الفترة من ١٦ إلى ٢٠ يناير ٢٠٢٣، ويحضره أكثر من ٢٠٠٠ شخصية من القادة والخبراء من جميع أنحاء العالم ممن يتطلعون إلى العمل من أجل تحسين ظروف البشرية حول العالم.

بالشراكة مع «ايجيبت تراست»..

«فورى بلس» تتيح خدمات الختم والتوقيع الإلكترونى

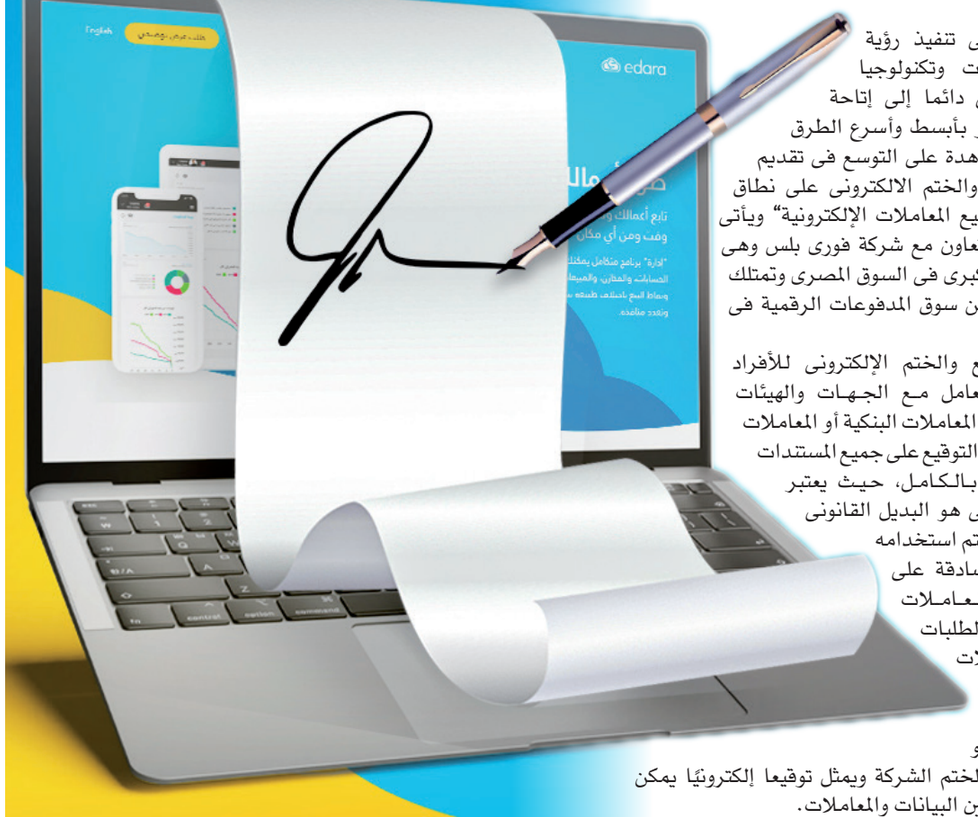

أعلنت شركة فورى بلس الشركة الرائدة فى مجال تكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية عن توقيعها بروتوكول شراكة مع شركة ايجيبت تراست الرائدة فى مجال خدمات التوقيع والختم الإلكترونى بهدف تيسير عملية تعاقد الشركات والمؤسسات والأفراد للحصول على خدمات التوقيع والختم الإلكترونى من خلال فروع فورى بلس المتاح بها الخدمة.

وستتيح هذه الشراكة للعملاء إمكانية إصدار التوقيع والختم الإلكترونى بسهولة عبر زيارة أحد فروع فورى بلس القريبة من العميل والمتاح فيها الخدمة وتقديم المستندات والأوراق المطلوبة و الحصول على الخدمة.

تأتى هذه الشراكة فى إطار حرص شركة فورى على دعم جهود الدولة فى توجهها الاستراتيجى للتحول الرقمى وتسريع وتيرة تنفيذه تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، ويشمل ذلك تقديم خدمات التوقيع والختم الإلكترونى وإتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات المتنوعة للشركات والمؤسسات والأفراد والتى تعد المحور الأساسى لدعم الشمول المالى فى مصر .

وتتاح هذه الخدمة الآن أمام العملاء فى فرع فورى بلس فى شارع الطيران بمدينة نصر، وفرع فورى بلس بمنطقة وسط البلد، إلى جانب بعض فورع الشركة بمحافظات الشرقية، والمنوفية، والسويس، والدقهلية، والإسماعيلية، وبورسعيد، وتهدف فورى بلس للتوسع فى إتاحة الخدمة فى كافة فروعها بمصر فى الفترة المقبلة.

وعقب حسام عز الرئيس التنفيذى لشركة فورى بلس على هذه الشراكة قائلا: " سعداء للغاية بالتعاون مع شركة ايجيبت تراست لإتاحة خدمات التوقيع والختم الإلكترونى للجمهور من خلال فروع فوري، حيث أن تأمين المعاملات الإلكترونية كوسيلة قانونية لممارسة الأنشطة المالية على الإنترنت مطلب

شديد الأهمية حالياً، ومحور أساسى فى دعم مسار التحول الرقمي، مشيرا إلى أن شركة فورى تعمل جاهدة على تعزيز دورها الريادى فى السوق المحلى من خلال عقد الشراكات والبروتوكولات الفعالة فى العديد من القطاعات مع كيانات عملاقة متخصصة فى مجالاتها الرقمية وكذلك توفير أحدث خدمات الدفع الإلكتروني.

وقال المهندس محمد كيوان الرئيس التنفيذى لشركة ايجيبت تراست: ان شركة ايجيبت تراست وهى الشركة الأولى والرائدة فى هذا المجال تعمل برؤية واضحة وأهداف محددة تتماشى مع البرنامج القومى المصرى للتحول الرقمي، وتعد شريكاً رئيساً فى تنفيذ رؤية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتسعى دائما إلى إتاحة خدماتها للجمهور بأبسط وأسرع الطرق الآمنة، وتعمل جاهدة على التوسع فى تقديم خدمات التوقيع والختم الالكترونى على نطاق واسع لتشمل جميع المعاملات الإلكترونية" ويأتى ذلك فى اطار التعاون مع شركة فورى بلس وهى أحد الشركات الكبرى فى السوق المصرى وتمتلك النصيب الأكبر من سوق المدفوعات الرقمية فى مصر.

ويسمح التوقيع والختم الإلكترونى للأفراد والشركات بالتعامل مع الجهات والهيئات الحكومية وإجراء المعاملات البنكية أو المعاملات الرقمية من خلال التوقيع على جميع المستندات بطريقة مؤمنة بالكامل، حيث يعتبر التوقيع الإلكترونى هو البديل القانونى للتوقيع اليدوى ويتم استخدامه فى التوقيع والمصادقة على جميع أنواع المعاملات والمستندات والطلبات والمراسلات الإلكترونية، أما الختم الإلكترونى فهو المكافئ الحديث لختم الشركة ويمثل توقيعا إلكترونيًا يمكن الشركات من تأمين البيانات والمعاملات.

Economic Community of West African States (ECOWAS) commission and The Kingdom of Spain sign a Memorandum of Understanding on cooperation

Spain regards ECOWAS as a strategic partner which was evidenced by the various programmes funded by the Kingdom in various ECOWAS Institutions and Agencies

The ECOWAS Commission and the Kingdom of Spain has agreed to strengthen cooperation on areas of mutual interest in an equitable and sustainable manner. They also agreed to enhance existing pro-grammes and projects, identify new areas of collaboration and explore new frontiers in shared achievements. The meeting which culminated in the signing of a Memorandum of Understanding on Coopera-tion was witnessed by the Delegation that accompanied the Spanish Minister of Foreign Affairs, Europe-an Union and Cooperation of the Kingdom of Spain, H.E. José Manuel Albares Bueno and the Manage-ment Team of the ECOWAS Commission.

"Spain will increase its commitment to help ECOWAS achieve success in the four strategic objectives of the new administration"

In his welcome remarks, H.E Dr. Omar Alieu Touray, the President of the ECOWAS Commission, thanked the Kingdom of Spain for their continued support to ECOWAS in various areas notably infrastructure, energy, agriculture, gender development and capacity building. He said over 182 million euros has been disbursed to various programme across the ECOWAS region since the Deceleration of Abuja of 22 June 2009 between the Heads of State and Government of ECOWAS and the Head of Government of Spain. He added that the four strategic objectives of the present administration with equitable partnerships as an enabler will serve as a guide for the ECOWAS Commission in achieving its mandate of enabling shared prosperity.

The Minister of Foreign Affairs, European Union and Cooperation of the Kingdom of Spain, H.E. José Manuel Albares Bueno, said Spain regards ECOWAS as a strategic partner which was evidenced by the various programmes funded by the Kingdom in various ECOWAS Institutions and Agencies. He noted that the special role played by ECOWAS made it a key partner for inclusion in 5th Master Plan for Spanish Co-operation with the commitment of Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID) through the monitoring and implementation of the vast cooperation programme of Spain with ECOWAS. He said with the new MoU in place, Spain will increase its commitment to help ECOWAS achieve success in the four strategic objectives of the new administration.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
22-1-2023
NO.274
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

Implementing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) Agreement will boost intra-African trade and industrialization

With the AfCFTA Agreement in place, intra-African trade could be 34% higher in 2045 than without the AfCFTA in the same year

The implementation of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) should be expedited as the free trade zone will boost intra-African trade and accelerate industrialization, the Economic Commission for Africa (ECA) Acting Executive Secretary, Mr. Antonio Pedros, has urged.

"While the AfCFTA's promise is high, that promise can be realized only if the Agreement is implemented efficiently," Mr. Pedro said, admitting that implementing the AfCFTA Agreement and supporting African economies, particularly Least Developed Countries (LDCs), was no small task.

In remarks at the opening of the Regional consultation on LDC5 for LDCs in Africa and Haiti, Mr. Pedros said the Doha Programme of Action for Least Developed Countries was timely for Africa whose economies have been impacted by the Covid pandemic and the Ukraine war.

The regional consultation on LDC5 for LDCs is taking stock of trade elements of the Doha Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 20222031- (DPOA). The regional consultation is organized by the World Trade Organisation and United Nations Office of the High Representative for LDCs (UN OHRLLS), in cooperation with the Enhanced Integrated Framework (EIF).

Welcoming the Doha Programme of Action for focusing on increasing LDCs exports and accelerating digital transformation & building institutional capacities, which were critical to Africa which has 33 of the world's 46 LDCs.

The AfCFTA holds great promise to help LDCs recover and accelerate growth. ECA's latest empirical assessment of the AfCFTA reform reveals that Its successful implementation will positively impact Africa's GDP, trade and welfare.

With the AfCFTA Agreement in place, intra-African trade could be 34% higher in 2045 than without the AfCFTA in the same year. Hence the effective implementation of the AfCFTA Agreement will help Africa industrialize and diversify away from energy and mining, said Mr. Pedro.

"Trade has been one of the forces for achieving the ambitions set out in the Doha Programme of Action for LDCs for the next decade"

The ECA has facilitated deepening Africa's participation in the battery and electric vehicle value chains through current investment projects in the Democratic Republic of Congo and Zambia. In addition, the ECA's work on the transboundary agro-industry park and special economic zone involving Zimbabwe and Zambia was promising and it would equip the two land-locked and least developed countries to become bread baskets for Southern Africa and possibly Africa.

Mr. Pedro said the successful implementation of the AfCFTA Agreement would help build Africa's resilience and potentially reduce its current trade dependence on external partners.

This was critical in light of the vulnerabilities exposed by the COVID-19 pandemic and the conflict in Ukraine. Africa needs to mitigate the potential negative impacts of future external shocks.

Speaking at the opening of the regional consultation on LDC5 for LDCs, World Trade Organisation (WTO) Under Secretary, Rabab Fatima, urged the global community to speedily help LDCs better access international trade and global value chains.

"Trade is a sine-qua-non for ensuring sustained growth and achieving the SDGs," she said, adding, "The Doha Programme of Action for LDCs for the decade 202231- sets an ambitious agenda that can serve as an accelerator to promote LDCs' trade."

While international trade has faced severe interruptions ranging from sanctions, export restrictions, energy costs, volatility in financial markets, and disruptions in value chains, the export of goods from LDCs in 2021 amounted to US$229 billion, representing a 27 per cent increase from 2020. African LDCs recorded a 35 per cent increase in exports during the same period.

"The establishment of the Africa Continental Free Trade Agreement (AfCFTA) will further complement these efforts to boost intra-African trade; and to strengthen production and exports, create employment, and limit the impact of commodity price volatility," Ms. Fatima said.

WTO Deputy Director-General, Mr. DOG Xiangchen Zhang, said 2023 is an important year during which the international community will be marking an important milestone in helping LDCs realize their full potential at the Fifth UN Conference for LDCs in Doha.

"Trade has been one of the forces for achieving the ambitions set out in the Doha Programme of Action for LDCs for the next decade," Mr. Zhang noted.

The event brings together high-level government officials from

The Islamic Corporation for the Insurance of Investment & Export Credit (ICIEC) Welcomes the Republic of Azerbaijan as its 49th Member State

ICIEC insurance solutions catalyze strategic projects and improve its member states' investment attractiveness

The Islamic Corporation for the Insurance of Investment & Export Credit (ICIEC), a member of the Islamic Development Bank (IsDB) Group, welcomes the accession of the Republic of Azerbaijan as its 49th member state.

"The Republic of Azerbaijan's membership opens the door for its private and public sectors to benefit from risk mitigation and credit enhancement solutions offered by ICIEC"

ICIEC insurance solutions catalyze strategic projects and improve its member states' investment attractiveness.

ICIEC will work closely with the Government of Azerbaijan to support economic and social infrastructure projects in trade, agriculture, energy, water, sanitation, and urban services and with the private sector to improve access to finance. ICIEC supports Azerbaijan's 2030 National Priorities for Socio-Economic Development by achieving sustainable economic growth and high social welfare and their priority for a clean environment and a country of "green growth". ICIEC's presence as an investment partner provides a measure of reassurance and encouragement to other potential investors seeking opportunities in Azerbaijan. The investment projects often provide employment, enhanced, modern and efficient infrastructure, and better quality of life for citizens.

Mr. Oussama Kaissi, CEO of ICIEC, welcomed Azerbaijan, stating: "The Republic of Azerbaijan's membership opens the door for its private and public sectors to benefit from risk mitigation and credit enhancement solutions offered by ICIEC to expand their exports and promote foreign direct investment inflow. Similarly, it allows exporters, banks and investors from other member and non-member states, to cover political and commercial risks related to their operations in Azerbaijan."

ICIEC
THE ISLAMIC CORPORATION FOR THE INSURANCE OF INVESTMENT AND EXPORT CREDIT